



EXEMPLAIRES D'ARCHIVES

FILE COPY

A retourner / Return to Distribution C. 111

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/39/PV.75

5 December 1984

ARABIC



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعدودة بالمقرر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(زاجيبا)

السيد لوساكا

الرئيس

(ايسلندا)

السيد هيلفاسون

نائب

(نائب الرئيس)

الخاصة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [٣٦] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام (A/39/533 و A/39/600-S/16792)

السيد خليل (مصر) : ان المجتمع الدولي ينادينا اليوم بضرورة مواصلة السعي الدؤوب والجاد لتسوية الصراع في الشرق الأوسط والتطلع نحو مستقبل متحرر من أفكار التعصب ومن سيطرة الماضي ومن الاكتفاء بتعداد احداه من فوق هذا المنبر كوسيلة للتهرب من الفرص المتاحة لنا لنخطو نحو السلام .

ان جوهر مشكلة الشرق الأوسط وأسبابها قد أصبحت واضحة معروفة للمجتمع الدولي بأسره فلا حاجة بنا اليوم للعودة الى الجدال فيما يعد من القضايا المسلمة . دعونا نتجه الى فرص السلام التي تضيع عاما بعد عام والتي كلفت شعوب منطقة الشرق الأوسط الكثير وأحبطت الآمال والتطلعات ، وحولت المنطقة من أرض للاتصال وجسر للتلاقي الى مسرح للتكيد بالشعوب وتشريد ها .

ان اجماع الارادة الدولية اليوم أقوى وأوضح ما يكون لتسوية هذا الصراع بالوسائل السلمية لا قرار السلام القائم على العدل حتى نضع أيدينا على مفاتيح الحل ، ونضع أقدامنا على الطريق نحو المستقبل .

وانطلاقا من هذه الارادة الدولية ووعيا كاملا بالمسؤولية القومية جاءت مبادرة مصر التاريخية ، كما وصفها وزير خارجية مصر في بيانه أمام الجمعية العامة في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وأقتبس :

" لاقتحام الطريق نحو السلام مستهدفة اقامة سلام عادل وشريف يشمـل المنطقة كلها ، سلام يستهدف افتح صفحة جديدة من أجل التعايش سويا في هذه المنطقة على أساس من مبادئ الميثاق الذي يرسم أسلوب العلاقات المتحضرة بين وحدات المجتمع الدولي " . (A/39/PV.12 ، ص - ٤٢)

ان التطورات التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط خلال عاى ٨٢ ، ٨٣ سواً فـي لبنان أم في الأراضي العربية المحتلة ، لخبر دليل ، ان كنا في حاجة لدليل على أن

القوة الفاشحة ، مهما بلغت من الجموح والشراسة في القتل والدمار ، عاجزة عن خنق ارادة الحياة أو قمع الروح الوطنية أو صادرة مشاعر الانتماء القومي والتاريخي للفلسطينيين بوطنهم فلسطين ، سواء كانوا في مفاهم في أرض الشتات التي فرضت عليهم ، أم داخل الأراضي المحتلة في الضفة الغربية والقدس وغزة . يحركهم دافع وطني لا يموت هو الاصرار على العودة الى وطنهم والاصرار على استعادة حقوقهم الوطنية المشروعة .

ان الأراضي العربية المحتلة تشهد كل يوم فرض حقائق مادية جديدة ظالمة تسد الطريق أمام تحقيق السلام القائم على العدل وتصادر احتمالات التحرك الجاد نحو التعايش والمصالحة ، وهذا يتجسد في استمرار وتكريس حقائق الاحتلال العسكري كوجود ونظام حكم ، كما يتجسد في تكثيف الأنشطة الاقتصادية والسكانية لبناء المستوطنات وانتشار المستوطنين .

ان الأحداث المأساوية في لبنان قد كشفت ليس فقط عن فشل السياسات القائمة على المفاهيم العسكرية ، وأكدت بالتجربة الدائمة أن الحلول لمشكلة الشرق الأوسط لا تكمن في الحل العسكري بل في الحل السياسي والسلمي القائم على العدل المستمد من مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة و ارادة المجتمع الدولي الذي لا يستطيع أن ينكر أو يتجاهل المشكلة الفلسطينية جوهر الصراع العربي الاسرائيلي .

ان لبنان ، برغم الحرب والعنف والاحتلال ، لا يزال يستجمع قواه ويوحد صفوفه ادراكا منه أن لبنان الموحد هو الأقوى وهو الأبقى ، وان الجميع اليوم ، مطالب بأن يحترم الارادة اللبنانية وسلطة الشرعية وأن يتوقف عن استباحة ساحته ، وان يترك لأبنائه الفرصة لتحقيق الوفاق والهدوء في اعادة بناء لبنان ليعود من جديد يسهم كما فعل عبر عصور التاريخ فسي ازدهار المنطقة ويعود من جديد واحدة للأمن ومنارة للعلم وموقلا للحريات .

وان مصر ان تراقب بكل الاهتمام دور الأمم المتحدة - تجسيدا لارادة دوليية واضحة - في مساعدة لبنان على تحقيق انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي لتؤيد هذا الدور المسؤول من خلال جهود الأمين العام كما تساند شعب وحكومة لبنان في صمودهما وثباتهما للوصول الى أهدافهما المشروعة والعادلة .

ان الجهود الدولية والاقليمية الجماعية المسؤولة في ظل الأمم المتحدة ، وعلى هدى ميثاقها وقراراتها ، يجب أن تستند نجاحها من الاستجابة الواعية لكافة الاطراف المعنية الاقليمية والدولية ، ودون تحفظ لقبولها لتحديات السلام ومن منطلق ادراكها لغداحة الهديل ودقة عامل الزمن .

ان الطريق نحو السلام الذي تتطلع اليه مصر محدد المعالم واضح الأهداف ، انه طريق الاعتراف بالحقوق والوفاء بالالتزامات ، انه ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه الطبيعي كغيره من الشعوب في تقرير مصيره في ظل قيادته الشرعية والوحيدة منظمة التحرير الفلسطينية والحق الكامل له في الاختيار الحر للشكل السياسي الذي يقرره دون تدخل أو املاء ، انه الحق في الوجود والأمن للجميع دون تفرقة أو تمييز .

ان مصر ادراكا منها لحقائق العلاقات التي تسود الشرق الأوسط ولأبعاد الصراع العربي الاسرائيلي ، وتقييما دقيقا منها للموازن الدولية وللمرحلة التاريخية التي نعيشها، قد استجابت لكل المبادرات الدولية البتأة بما فيها مبادرة الأمم المتحدة بالدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

وقد استجابت مصر لهذه الدعوة وأهدتها ، كما ذكر وزير خارجية مصر في بيانها أمام الجمعية العامة * ان مصر لا ترى سببا واحدا يدعونا لرفضها (أى رفض هذه المبادرات) وعلى الجميع أن يتقدروا مدى ما ينطوى عليه موقف منظمة التحرير الفلسطينية من ايجابيتها لقبولها لهذه المبادرة * (A/39/PV.12 ، ص ٤٦) إن هذا الموقف كما وصفه بيان وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة ، " يشكل خطوة كبرى نحو السلام " .

ولقد أوضحت مصر بكل جلاء موقفها من الدعوة لعقد هذا المؤتمر الدولي والتي

تضمنها تقرير الأمين العام في الوثيقة A/39/130 المؤرخة في ١ نيسان / ابريل ١٩٨٤ .

اننا نرى أن هذا النهج الذي انتهجته الأمم المتحدة له مدلول يجب ألا نغفل منه فهو يتيح في التحليل الأخير كل الامكانيات للقوى الكبرى لتمارس مسؤولياتها المشتركة فسي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين كما حددها الميثاق ، وتتيح الأطراف الاقليمية على قدم المساواة الفرصة للاستجابة لتحديات ونداءات السلام في الشرق الأوسط كمفتاح للسلم والاستقرار وادخارا للطاقت البشرية والمادية لتحقيق التقدم والرخاء لشعوب المنطقة .

ان مصر تؤمن أن الحق العربي لا يتجزأ ، والأمن العربي لا يتجزأ ، كما أن السلم العربي لا يتجزأ . ومن هذا المنطلق ، فان مصر ستظل ثابتة الخطى ، عاقدة العزم على السير في طريق السلم الشامل والعاقل والدائم لتسوية أزمة الشرق الأوسط وجوهرها ، القضية الفلسطينية .

ان القراءة المتعمقة لتقرير الأمين العام في الوثيقة A/39/600-S/16792 المؤرخة في السادس والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ تكشف عن المنظور الشامل والمتكامل الذي صيغ به التقرير . فهو يحكمس كافة جوانب الحالة في الشرق الأوسط ، سواءً فسي تطوراتها العسكرية من حيث عطيات حفظ السلام وفي أوضاع الأراضي المحتلة ، والمشكلة الفلسطينية بجانبها الانساني والسياسي الى أن ينتهي باستكشاف عطية البحث الشاق عن تسوية سلمية لهذا الصراع .

ولعل من أهم ما يقدمه تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط هذا العام ذلك الطرح الجاد والدقيق للاطار السياسي والاجرائي والتنظيمي لكسر حاجز الجمود والتمهيد لحوار هادف وعلمي بين الأطراف المعنية من خلال مجلس الأمن ، بوصفه اطارا تفاوضيا ملائما يتعين استثمار امكانياته باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن صيانة الأمن والسلم الدوليين .

ولا شك أن ما تضمنته الفقرات ٣٠ الى ٣٣ حول اتصالات الأمين العام بالأطراف المعنية وزياراته لدول منطقة الشرق الأوسط ، ومن بينها مصر ، قد أتاحت للأمم المتحدة ليس فقط التعرف على مواقف هذه الأطراف ، بل وجددت مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بالسعي الجاد ، برغم العقبات ، لتنشيط عطية السلم من خلال الحوار والتفاوض الحر ، في ظل قرارات المنظمة وميثاقها .

لقد وصف الأمين العام استمرار الصراع العربي الاسرائيلي دون حل برغم مرور ما يزيد على ٣٧ عاما ، وكيف أن حلقة مفرقة من الحروب المدمرة تقترن بجهود السلام النابذة من وهي بخطر الجود ، كيف ان كل ذلك لا زال يحيط ، بمستقبل المنطقة ، واننا نوافق الأمين العام في تصوره الواقعي الذي طرحه في الفقرة ٣٨ بالذات حول ضرورة التوصل الى تموية سلمية شاملة وفقا للشروط التالية :

١ - انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة .

٢ - الاحترام والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، متحررة من التهديدات أو أعمال القوة .

٣ - تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير مع ما تحته مسألة القدس من أهمية تصوى في هذا الاطار .

اننا نوافق بنفس القدر على الاطار الذي طرحه الأمين العام كمنهاج عطي للوصول الى هذه التسوية السلمية الشاملة .

كذلك فاننا نشيد بالافكار البناءة للأمين العام لترجمة الاجماع الدولي في تحقيق تسوية سلمية من طريق التفاوض بمشاركة كل الأطراف المعنية من خلال مجلس الأمن كاطار تفاوضي عطي .

ولاشك أن عناصر هذه التسوية ، أو اشتراطاتها كما اقترحها الأمين العام سوف تقابل بتقييم ايجابي من جانبنا وان كنا نؤمن أنه في نفس الوقت يجب ، كما أشار الأمين العام بنفسه ، استخلاص الخصائص المشتركة من مختلف المقترحات والخطوات التي طرحت في السنوات الأخيرة والتي يمكن أن تشكل أساسا للمطية التفاوضية والتركيبة التفاوضي .

لقد أوجز الأمين العام الحالة في الشرق الأوسط في كلمات قليلة معبرة لعل الجميع ينتهون لدلولاتها ذات الأمد البعيد ان يقول :

" لقد كان تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية يمثل سجلا طويلا من الفرص الضائعة التي تخللتها الحروب التي لم تحقق سوى المزيد في تعقيد الموقف وخلق المزيد من اليأس والمزيد من العقبات في طريق السلام" .

ان احدا من أطراف هذا الصراع التاريخي الأساوى لا يمكن أن يبلغ مطالبه القصوى اذا كان لحالة من السلام الواقعي أن تسود في المنطقة " .
انه في ظل التوتر العميق في الشرق الأوسط وظهور عوامل جديدة فسي الموقف فليس ثمة ما هو أبعد عن الواقع من توقع الاستمرار الى ما لا نهاية لهذا الموقف الراهن من اللاسلم واللاحرب " .

ان المجتمع الدولي مازال يتمسك عن حق بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة الذي يستند اليه قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، فلا بد من تحقيق الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة جميعها في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشريف وغزه ومرتفعات الجولان السورية .

ان التحدي الذي تواجهه اسرائيل اليوم ليس تحديا جغرافيا أو امنيا ، بل هو تحد تاريخي يطالبها فيه العالم بقبول حقيقة الوجود الفلسطيني المستقل ، واتخاذ قرارها التاريخي بالتعايش السلمي معه ككيان وطني مستقل متميز له من الحقوق مثلما لاسرائيل ، ويلتزم بما عليها من الالتزامات .

ولا شك انه دون الاستجابة لهذا التحدي والاستعداد للتعامل مع المستقبل ، فان عملية السلام ما تكاد تنطلق حتى تنتكس ، وما تكاد تبدأ حتى تتجمد ، وبذلك مستقبل السلام ذاته والاستقرار نفسه والمنطقة كلها في الميزان .

ختاما أود ان اضيف ان الشرق الأوسط والصراع العربي الاسرائيلي بعد ٣٧ عاما من الحروب والفرص الضائعة ، على مشارف تغيير قد يكون مولدا للأمل أو استمرارا للاحباط . دعونا اذن نعمل من اجل احياء الأمل في السلام القائم على العدل ، دعونا نتمسك بكل الفرص المطروحة ، دعونا نفسح الطريق في الشرق الأوسط امام الشعب الفلسطيني ليمارس حقه في تقرير المصير ولينضم الى اسرة الدول في المجتمع الدولي . ونحن اذ نوشك ان نطوى صفحات القرن العشرين ندعو من جديد لاحياء عملية السلام الشامل القائم على العدل . فقد حان وقت التغيير والنظر الى المستقبل .

السيد باباجورجي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان استعراض

تطور الأحداث ، منذ الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة في العام الماضي ، يوضح مع الأسف انه لم يتغير شيء الى الأفضل في منطقة الشرق الأوسط ، بل ان الحالة ،

على العكس ، تدهورت . وبالرغم من الوثائق التي صدرت ، والمقررات التي اعتمدت من مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من المحافل الدولية ، اضيفت عوامل جديدة الى الصراعات والتوترات القائمة ، مما جعل الحالة اكثر حدة وتفجرا .

ويود وفد البانيا في هذه الدورة ، كما فعل في الماضي ، ان يكرر ان منشأ الحالة الخطيرة المفعمة بالتوترات في الشرق الأوسط هو النشاط التوسعي وضم الاراضي الذي يمارسه الصهاينة الاسرائيليون وسياسة الهيمنة التي تتبعها الدولتان العظميان الرئيسيتان ، الامبريالية الامريكية والامبريالية الاشتراكية السوفياتية . ويظل نفي الشرق الأوسط وموقعه الاستراتيجي الجغرافي مثار تنافسهما السياسي والعسكري والاقتصادي المرير . وقد ادى التصادم بينهما من اجل الهيمنة وتدعيم مناطق نفوذهما وتوسيعها الى جعل الحالة اكثر اضطرابا ، وحول الشرق الأوسط الى بؤرة دائمة من بؤر التوتر . ولا تستطيع الدولتان العظميان الرئيسيتان اخفاء أعمالهما الشريرة بالادعاء لنا بأن هذه المنطقة "منطقة مصالح حيوية لهما" وانهما ، دفاعا عن تلك المصالح ، لن تترددا عن التهديد ، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة . وهما اذ تعاملان المنطقة كلها ، التي تضم بلدانا ذات سيادة وشعوبا مختلفة ، كمنطقة خاصة بهما تفصحان عن طبيعتهم العدوانية بطريقة سافرة ومتعجرفة .

وقد اصبح الآن سلوكا نمطيا ان تتخذا موقف الادعاء بأن الدولتين العظميين الرئيسيتين هما وحدهما اللتين يمكن ان توجدا حلا لازمة الشرق الأوسط ، باعتبار انهما وحدهما صاحبتا الحق في ان يكون لهما القول الفصل في كل الامور . لكن واقع اليوم يوضح انه من الصعوبة بمكان لاحد ان يعتقد ان الحل يمكن التوصل اليه عن طريق المخططات الامريكية او السوفياتية .

والواقع ان الفترة التي انقضت منذ اعلن باثارة كبيرة عن خطة ريغان قد زودتنا باوضح دليل على ذلك . ومن مبدأ الامر ، شارك وفد بلادي في الراي القائل بان

تلك الخطة لن تخدم اطلاقا مصالح الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني فالهدف الرئيسي لتلك الخطة يظل تدعيم المواقف الامريكية ومواقف ادارتها في المنطقة الصهيونية الاسرائيلية . وخلال تلك الفترة بالتحديد وفي ظل الخلفية التي حددتها تلك الخطة ، قامت الامبريالية الامريكية بزيادة تدخلها العسكري في الشرق الأوسط ، وقامت اسرائيل بعملها العدواني الهجمي ضد لبنان ذلك العمل الذي شارك فيه ايضا مشاة البحرية الامريكية . كما صبت طائرات ومدافع الاسطول الامريكي السادس اطنانا من الحديد والناظر على سكان بيروت العزل . ووقعت الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل التي تهدف بصورة اساسية الى تزويد اسرائيل بمزيد من الدعم على الصعيد السياسي وتتيح لها المزيد من التعاضد لقوتها العسكرية وتحقيقا لذلك الهدف ، يقدم الامبرياليون الامريكيون المزيد من الاعتمادات المالية لتمكين اسرائيل من شراء الاسلحة من الشركات الامريكية المنتجة للأسلحة وغيرها من الشركات في البلدان الاخرى ، بما يؤدي الى تدعيم صناعتها الحربية .

يمكن للمرء ان يتساءل بحق ومنطقيا : لماذا تحتاج اسرائيل لكل هذه الترسانة العسكرية ، التي يمكن ان تقارن من حيث امكانياتها باكبر ترسانات الدول الامبريالية ؟ ومن السهل ان ندرك ، انها لا تحتاج اليها الا لغرض ادامة واستمرار احتلالها للأراضي العربية ، وفي الوقت نفسه انجاز خططها الاخرى الخطيرة . وليس من قبيل المصادفة ، انه بمجرد توقيع تلك الاتفاقية للتحالف الاستراتيجي اطلقت يد الصهاينة الاسرائيليين بصورة اكبر ، واتخذت سياستهم القائمة على ضم الأراضي ابعادا جديدة . وتسارعت عملية الاستيطان الاستعماري الاسرائيلي في الأراضي المحتلة . وقد بات جنوب لبنان الآن واقعا تحت الاحتلال الكامل ، ويسود النظام العسكري للصهاينة في المدن والقرى اللبنانية . وبإيجاز ، فان اسرائيل بما فعلته قد وضعت العالم باكملة امام امر واقع أي انسحاب من الأراضي العربية المحتلة فحسب ، بل تمت ذريعة " الحدود الامنة " ، يهدف الى مزيد من التوسع في الأراضي المحتلة .

وفي ظل الحالة السائدة الان في لبنان والشرق الأوسط بصفة عامة ، يمكن للمرء ان يرى بسهولة جهود الامبرياليين الامريكيين لاشراك حلفائهم قدر الامكان في الاحداث السياسية والعسكرية بالمنطقة . وعن طريق " تدويل " التدخل في المنطقة ، دون رغبة في عزله عن الجوانب العسكرية السياسية ، يحاول الامبرياليون الامريكيون ، في الوقت نفسه ، اعطاء الانطباع بأنه تدخل مشترك يقوم به الغرب . ومن جهة اخرى ، يبذل الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات قصارى جهدهم لاستغلال الموقف القائم في المنطقة ، من اجل تحقيق اهدافهم ، وكسب المزيد من الأرض وافشال المبادرات الامريكية الى اقصى حد . وفي ظل تلك الظروف ، اقترحوا عقد مؤتمر دولي يزعم انه قد يحل ازمت الشرق الأوسط . لكن من الواضح ان الاقتراح السوفياتي لم يأت بجديد شكلا او موضوعا ، وأن هدفه الاساسي تدعيم مواقع الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط على حساب الامبرياليين الامريكيين والتوصل الى مشاركة أكبر وأقوى للسوفيات في كل مجريات الاحداث . ولا يتضمن الاقتراح في حد ذاته اى شيء يمكن ان يخدم مصالح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ، فهو يتماشى مع السياسة السوفياتية المعروفة التي لم تتخل ابدا عن شعار " الصداقة " مع الشعوب العربية . لكن التجربة قد اثبتت ، انه اذا ما تطلبت مصالح السوفيات ذلك ، لن يترددوا في طعن تلك الشعوب في الظهر . وما يسمى بالمساعدة السوفياتية للبلدان والشعوب العربية ، مجرد وسيلة لتحقيق اغراض الاتحاد السوفياتي التي تستهدف الاستعباد .

وقد أدى استمرار الحرب الوحشية بين العراق وايران لأكثر من اربع سنوات الى تفاقم الحالة في المنطقة . وقد حرضت الدولتان العظميان الرئيسيتان من أجل مصالحهما التوسعية على تلك الحرب وتسببتا في اثارها ، مما ادى الى خسائر فادحة لشعبي هذين البلدين وهما تحاولان الآن ابقائها مشتعلة .

وقد خلقت كل تلك الأنشطة المعادية للشعوب العربية مصاعب عديدة وتسببت في معاناة كبيرة وخاصة للشعب الفلسطيني . ولا يمكن لأحد الا يبالي بالابادة الوحشية التي تمارس ضدهم ، والتي تتصف في كثير من الاحيان بالتصفية الجسدية للسكان بالجملة . ومهما مرت السنوات ، ستبقى صابرا وشاتيلا دائما نقطة سوداء لا تمحى في سجل وحشية الصهيونية الاسرائيلية في حملتها الدموية التي تشنها على الشعب الفلسطيني .

وسيزل ضحايا المذابح من الشيخ والرجال والنساء والشباب والأطفال ، تلال الضحايا ، اتهامات حيا باقيا لصهاينة اسرائيل . ولا يوجد اي شيء يمكن ان يبرر طرد السكان الفلسطينيين من وطنهم الذي عاشوا وعاشت فيه أجيال منهم منذ الاف السنين . فالتاريخ لم يشهد ممارسة للأبادة الجماعية مثل هذه . ومع ذلك ، لا تجذب تلك الأعمال انتباه اولئك الذين يدعون انهم ابطال الدفاع عن حقوق الانسان على الاطلاق .

لقد اصبح الشعب الفلسطيني هدفا للسياسة الامبريالية الصهيونية لأن نضال ذلك الشعب أحد العقبات الرئيسية التي تمنع الامبريالية من تحقيق مخططاتها . ويود اعداء الشعب الفلسطيني ان يلقي ذلك الشعب سلاحه ويتخلى عن كفاحه المسلح ويستسلم للمصير المحزن الذي تفرضه عليه الدول العظمى والصهيونية . ولذلك سعت تلك القوى دائما الى بث بذور الفرقة داخل حركة التحرير الفلسطينية وخلق الخصومات بينها وبين مختلف البلدان العربية . لكن الشعوب العربية الباسلة التي تناضل منذ قرون لن تتخلى ابدا عن كفاحها حتى تحصل على حقوقها المشروعة . ولقد تعلمت كيف تتحاشى الوقوع في الشراك التي تنصبها لها الدول العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واسرائيل والمؤامرات التي تضللها وتمزق صفوفها . ومن الضروري لها في نضالها العادل ان تعمل على تعزيز وحدتها الحقيقية من أجل مقاومة القوى الموحدة لاسرائيل والامبريالية الامريكية والامبريالية السوفياتية الاشتراكية والدوائر الرجعية . ولن يمكن تلك الشعوب من تحقيق النصر سوى نضالها الذي لا يلبس ولا يساوم والذي يقوم على اساس وحدة عربية حقيقية .

ولقد أدان الشعب اللبناني وحكومته بقوة كما فعلا دائما ، أعمال اسرائيل الصهيونية الاجرامية ضد الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب العربية كما أدانها الابادة

الوحشية التي لا تعرف حدودا ، واحتلال جنوب لبنان وسياسة ضم الأراضي ككل وأدانا في نفس الوقت سياسة المؤامرات المشتركة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين التي أذكت نار التوتر في الشرق الأوسط لتحقيق اهدافهما حتى وان اقتضت تلك الاهداف عقد الصفقات بينهما تبعا لما تمليه مصالحهما .

ويعتبر هذا الاقتباس من كتاب " تأملات حول الشرق الأوسط " الذي كتبه زعيم الشعب اللبناني الرفيق أنور خوجه عن خلاصة موقفنا المبدئي الثابت فسي تأييد القضية العادلة للشعوب العربية الشقيقة :

" لقد دافعنا وسندافع عن القضية العادلة للشعوب العربية المعادية للامبريالية التي رات وسترى دائما ان البانيا الاشتراكية الصغيرة لا تخشى الامبرياليين . او التحريضيين ، وانها ستكون دائما صديقا مخلصا وفيما للبلدان العربية في الاوقات الطيبة وفي اوقات الشدة "

السيد الاتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم ان التوترات والازمات المستعصية على الحل تجتاح مختلف مناطق العالم اليوم، لا يوجد مكان في العالم انطوى الصراع الذي طال امده فيه على مثل ما نلمسه اليوم من تهديد جلي للسلم والامن الدوليين في صراع الشرق الأوسط .

فما زال الصراع العربي الاسرائيلي دون حل منذ اكثر من . ٤٠ عاما حتى الان . وقد دخل البحث عن سلم دائم في تلك المنطقة المتفجرة من العالم مرحلة جمود يبعث على الاحباط البالغ منتقلا من أزمة الى أزمة تالية ومن حرب الى مبادرة سلم محمومة ثم الى الحرب وعودا الى مبادرات السلم من جديد دون ان تتحرك خطوة من الطريق المسدود الذي ظل مسدودا او سمح له بان يظل مسدودا في وجه تلك المشكلة . وفي غمار ذلك بدلا من ان يتيح التأخير المستمر في حل المشكلة فرصا جديدة صوب الحل ، اضاف الى النزاع تعقيدات بل ابعادا اكثر خطورة .

وقد ابقت الأمم المتحدة منذ انشائها على تلك المشكلة بمختلف جوانبها المتعددة قيد نظرها ، غير انها لا يمكن ان تعتبر مسؤولة عن ذلك الجمود . فعلى مر السنين ، اعتمدت الأمم المتحدة ومجلس الأمن عشرات القرارات والمقررات في محاولة لتوفير الظروف اللازمة وتحديد الطريق نحو سلام عادل ودائم في المنطقة . الا ان كل تلك المحاولات اصطدمت بتعنت اسرائيل وتجاهلها الكامل للقواعد الدولية للسلوك المتحضر .

وقد دأبت اسرائيل ، بتشجيع من الدعم غير المشكوك فيه الذي يقدمه لها اصدقاؤها وحمايتها الاقوياء على تجاهل مبادئ وقوانين منظماتنا الاساسية وكما بينت الأحداث مرة أخرى خلال السنة الماضية ، تتماهى اسرائيل في محاولة فرض مخططاتها العدوانية التوسعية على المنطقة بقوة السلاح ، بالتحدى السافر لاجماع العالم . فما زالت القوات الاسرائيلية تحتل اجزاء من الاراضي اللبنانية بعد عامين ونصف عام من غزوها البربرى لذلك البلد . ويؤكد وجودها الطويل غير المشروع في جنوب لبنان ان هدف اسرائيل النهائي هو تقسيم لبنان تقسيما يصبح امرا واقعا يواجه به العالم . وعلى ضوء هذه الحقائق ، لا يمكن ان يؤخذ الاستعداد الذي اعلن عنه نظام تل ابيب للتفاوض حول سحب قوات احتلاله تحت مظلة الأمم المتحدة بظاهره . ولا يمكن لوفد بلادى ان يقتنع بحسن نية اسرائيل حول هذه المسألة الا اذا امتثلت اسرائيل لطلبات مجلس الأمن والجمعية العامة .

ويجد وفد بلادى ، في الوقت ذاته ، انه مما يبعث على التشجيع الى حد كبير ان تبرز في نهاية عملية شاقة وعسيرة المصالحة الوطنية اللبنانية وان تتولى الحكم حكومة وحدة وطنية جديدة . وتقدم اندونيسيا تأييدها الكامل للحكومة وشعب لبنان لجهودهما من أجل تعزيز استرداد عافيتها الوطنية واستعادة سلامتها الاقليمية بتحقيق الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية الى الحدود المعترف بها دوليا .

ولقد شهد العام الماضي ايضا استمرار التوطين والتهويد للأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الاراضي العربية ومنها القدس ومرتفعات الجولان ذلك التوطين الذي يهدف الى تغيير المركز القانوني والتركيب الديموغرافي لتلك الاراضي . وتستمر ضراوة سياسة اسرائيل الاستيطانية المشينة دون هوادة ، بل انها زادت ويعانني العرب الفلسطينيون في الضفة الغربية وفي جميع الاراضي التي تحكمها اسرائيل من مزيد من التدابير والممارسات الفظة بهدف ارهابهم وتخويفهم لحملهم على ترك موطن اجدادهم . وتتعرض ابسط حقوقهم الانسانية وحررياتهم المدنية للسحق بلا رحمة . ان تكثيف سياسة القمع والتنكيل المنظمة التي تشكل الواقع المر في الشرق الأوسط اليوم هو الذي جعل حل الصراع مسألة أكثر صعوبة .

ومن الواضح ان عبء مسؤولية هذه الحالة يقع تماما على عاتق اسرائيل ، التي ظلت سياستها وأعمالها السبب الجذري للتوتر والصراع المتفاقم في المنطقة . ومن الواضح ايضا ان اللجوء الى القوة المسلحة والسياسة القائمة على حسابات القوة فقط لم تحقق لاسرائيل مزيدا من الامن ولم تحقق السلام في الشرق الأوسط .

وجوهر مشكلة الشرق الأوسط في تصور اند ونيسيا والغالبية الساحقة من البشرية بحق انها مشكلة عدالة : العدالة في ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة في فلسطين ، والعدالة في انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، والعدالة في توفير حاجة دول المنطقة للعيش في سلام داخل حدود آمنة بعيدا عن العدوان والاحتلال الاجنبي وأخيرا ، العدالة في تأمين حق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الاشتراك على قدم المساواة في المفاوضات والجهود المبذولة من أجل البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط ، تلك هي العناصر الجوهرية التي ينبغي ان يستتب على اساسها السلام الدائم والشامل .

ومما يبعث على أشد الألم أنه يبدو أن الدول الكبرى تنظر الى النزاع العربي-الاسرائيلي أساسا من منظور صراع قوى عالمية، مما يستتبع في تفكير تلك القوى الحاجة الى ايجاد تحالفات استراتيجية، وعدم استبعاد وقوع مجابهة مسلحة. وإذا كان ذلك هو التصور الأساسي في سعينا لايجاد حل في الشرق الأوسط، فان احتمال اندلاع مجابهة عالمية من شأنه بالتأكيد أن يكون احتمالا لا يستهان بخطورته.

لذا، كانت حكومة بلادي دائما على أدراك تام لحاجتنا جميعا الى ضرورة مواصلة السير في الطريق الوحيد المعقول صوب تسوية سلمية شاملة، وهو الطريق الذي يمر من خلال عملية تفاوض تشترك فيها الآلية الدولية الوحيدة التي أقمناها جميعا وتربي الى تحقيق تلك الأهداف وهي الأمم المتحدة * .

وعند هذا المنعطف، يود وفد بلادي أن يذكر بأن المؤتمر الدولي المعني بفلسطين الذي عقد في جنيف في العام الماضي، وافق بالاجماع على الدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط، وهي الدعوة التي اعتمدها الجمعية العامة بعد ذلك في قرارها ٥٨/٣٨ (جيم) .

وينبع تأييد اندونيسيا للمؤتمر المقترح من قناعتنا بأن مؤتمرا كهذا يمكن أن يكون - بالفعل - اطارا تفاوضيا فعالا وفعيدا يتسنى فيه بحث شتى جوانب الصراع العربي الاسرائيلي المترابطة فيما بينها وكذلك المصالح المتنافرة المتعددة الكامنة في تلك الجوانب، بحثا منصفًا وشاملا. كما أن من شأنه أن يوفر محفلا تشترك فيه جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد طلب القرار ٥٨/٣٨ (جيم) أيضا من الأمين العام أن يقوم بالتشاور واستطلاع آراء أعضاء مجلس الأمن والحكومات المعنية مباشرة بالنزاع العربي الاسرائيلي بشأن عقد المؤتمر. وفي الوثيقة ٨/39/130 أحاطنا الأمين العام علما بنتائج جهوده. ورغم أن الغالبية

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيلفاسون (ايسلندا) .

العظمى التي أجريت معها المشاورات وافقت على عقد مؤتمر السلام ، مع قيام بعضها بتقديم مقترحات لمهوسة بشأن جوانب شتى ، فان بعض الحكومات كانت استجابتها سلبية . لذا يؤسف وفد بلادى عميق الأسف ، ما توصل اليه الأمين العام - على أساس تلك الردود - في تقريره من نتيجة مفادها :

" أن الظروف اللازمة لعقد المؤتمر المقترح بنجاح غير متوافرة في الوقت

الحاضر " . (A/39/600 ، الفقرة ٤٠)

ولقد كانت اندونيسيا لا يراودها شك في أن هدف عقد مؤتمر سلم لا يمكن أن يتحقق بسهولة ، فاننا لا نزال مقتنعين بأنه لا سبيل الى تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط الآ من خلال الدبلوماسية المثابرة والمفاوضات الجادة . كما أنه ما من شك أيضا في أن احراز أى تقدم أو نجاح في هذا المضمار يتوقف ، بالضرورة ، على توافر الارادة السياسية والتأييد من جانب الدول الكبرى ، وخاصة من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين . ومن ثم ، فاننا نتفق تماما مع أميننا العام في أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تبتذل جهدا حاسما آخر للتوصل الى السبل التي يمكن من خلالها المضي قدما صوب اقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ونحن في اندونيسيا نعتقد - كما يعتقد الأمين العام - انه نظرا للحاجة الملحة الى كسر الجمود الحالي ، لا يزال في الامكان أن نوصي ، في الاطار الشامل لمؤتمر السلام العالمي ، بمعطية تفاوض ، أو بهيكل يكون مقبولا لجميع الأطراف المعنية ، لأن البديل الوحيد لا يمكن الا أن يكون التردى الذى لا مفر منه صوب دورة أخرى أعقبت من كل سابقتها من دورات العنف والحرب ، بما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية لا بالنسبة للمنطقة فحسب ، بل بالنسبة للعالم بأسره .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) ؛ لقد ظلت الحالة في

الشرق الأوسط لسنوات طوال عدة محط الانتباه العالمي . وخلال تلك السنوات أصدرت الأمم المتحدة عددا كبيرا من القرارات والمقررات بغية التوصل الى حل سلمي عادل للنزاع . لكن تلك القرارات والمقررات لم تطبق ، وظلت الحالة متوترة ومتفجرة للغاية . فالأزمة مستمرة ويمكن أن تتحول في أية لحظة الى نزاع مسلح لا يمكن التنبؤ بعواقبه .

وليس هناك أى ظل من شك لدى العالم بأسره في أن الأزمة في الشرق الأوسط نتيجة مباشرة للسياسة التوسعية لدولة اسرائيل . فمنذ عام ١٩٤٨ والى يومنا هذا ، شنت اسرائيل خمسة حروب عدوانية ، وظلت تحتل ، منذ عام ١٩٦٧ ، الضفة الغربية للأردن ، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان . فهي تنتهج سياسة استعمارية في الأراضي المحتلة وتبسط شبكة مستوطناتها العسكرية عن طريق الزيادة المستمرة في أعداد المستوطنين . وهذا تأكيد لمخططاتها الرامية الى زيادة عدد المستوطنين الى ١٤ مليون مستوطنين ، كما أننا نسمع من منصة الكنيست ذات أصوات العناصر الشوفينية الحالية باسرائيل الكبرى مطالبة بالضم الكامل للأراضي المغتصبة .

وخلال السنوات القلائل الماضية أضافت اسرائيل صفحة جديدة من العنف الى سجل نزاع الشرق الأوسط . فقد غزا لبنان جيش اسرائيلي قوى قواه ١٠٠ ألف جندي ، ظل ينشر الموت والدمار في طريقه . ولم تكن المخططات المستترة وراء ذلك العدوان بخافية على أحد منذ البداية . فهي تربي الى الاستيلاء على حصن استراتيجي جديد ، وسحق القوى الوطنية والقومية والمقاومة الفلسطينية . فتل أبيب قد رأت - ضمن أمور أخرى - في هذه العطية التي قامت بها في لبنان امكانية توجيه ضربة قاصمة الى الجمهورية العربية السورية ، وهي التي أحبطت أكثر من مرة ، بمواقفها المناهضة للاستعمار ، مخططات اسرائيل العسكرية ، وعلى وجه التحديد مفايرتها في لبنان ، تلك المفامرة التي غطتها بالخزي والعار . وقد نظمت الآلية العسكرية الاسرائيلية مجزرة لمئات الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ في مخيبي صابرا وشاتيلا .

وما زال العدوان الاسرائيلي يسبب معاناة ومقاساة لا توصفان لشعوب وبلدان العالم العربي . لكن الضحية الأساسية لطامع اسرائيل في الغزو هو شعب فلسطين العربي . فلعمري من الزمان ، طرد ملايين من الفلسطينيين من ديارهم وأنكر عليهم حقهم المقدس في أن يكون لهم وطن خاص بهم . وفي الأرض التي يحتلها الاسرائيليون توطأ الحقوقيون الوطنية لذلك الشعب بالأقدام . فهو يخضع لاستغلال تام ولنظام بوليسي تعسفي ، ولتفرقة قومية .

ان الآلة العسكرية الاسرائيلية بأسرها تسمى ورا* هدف واحد وهو القضاء* على حركة التحرير الوطني الفلسطينية، ومحو القضية الفلسطينية من جدول أعمال المنظمات الدولية . ويعدّ كل ذلك انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي ، وقرارات منظمة الأمم المتحدة، وتحديا للرأى العام العالمي الذى أعرب عنه مرارا وتكرارا .

وفيما يتعلق بأسباب الأوضاع الخطيرة في الشرق الأوسط، من الواضح للجميع أن المساعدات العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية التي تقدمها الولايات المتحدة هي التي تمكن اسرائيل من القيام بعمليات القرصنة الكبيرة، واغفال قرارات وميثاق الأمم المتحدة، وتحدي هذا الميثاق وتحدي نداءات المنظمة الدولية . وما أن الولايات المتحدة تقف الى جانب اسرائيل ، تعتبر الأخيرة الأداة الأساسية في الاستراتيجية الأمريكية الطويلة الأجل في تلك المنطقة، وهي استراتيجية تربي الى فرض الهيمنة العسكرية والسياسية على ملتقى طرق القارات الثلاث في نصف الكرة الشرقي ، بالاضافة الى هيمنتها على الثروات الطبيعية للعالم العربي ، وخاصة موارده النفطية .

وقد اتضح طابع هذا التحالف المناهض للعرب في السنوات الأخيرة بشكل جلي، وهو يركز على أسلوب فرض اتفاقيات انفرادية على الدول العربية بناء* على المبدأ التقليدي القائل فرّق تسد . ذلك كان في النهاية الهدف من اتفاقيات كامب ديفيد السيئة السمعة التي لم تؤدّ الآ الى تصعيد الأزمة، كما هو هدف كل الاتفاقيات التي تعقبها . والاتفاقية المصطنعة المشينة بين اسرائيل ولبنان المعقودة في أيار / مايو ١٩٨٣ ، وهي محاولة يائسة أخرى لفرض هذا النظام، تربي عطيا الى تقسيم لبنان ، وتحويله الى محمية أجنبية، ومعقل متقدم لشن الهجمات على الدول العربية المجاورة .

لقد أوضحت التطورات التي تتابعت مرة أخرى ، الامكانيات المحدودة للمستعمرين الجدد ، واثار التوقيع على الاتفاقية في ظل المدافع، ألغيت تلك الوثيقة المشينة بفضـل المعارضة الحازمة للوطنيين اللبنانيين والدول العربية التقدمية . وهكذا تأكد مرة أخرى أنه يتعذر اخضاع أى شعب بقوة السلاح ، وبالغارات الانتقامية والأساطيل البحرية .

ان التطورات الأخيرة توضح أن الحاجة التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ما زالت قائمة . ويوضح تحليل التاريخ أن المكونات المختلفة للمشكلة ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا ، وأن طريق الحلول الجزئية والمنهجي الانتقائي محفوف بالمخاطر، ويؤدي الس الطريق المسدود . وان محاولة تعزيز أمن طرف مع اغفال الحقوق المشروعة للأطراف الأخرى لا يؤدي إلا الى ادامة الأوضاع وتفاقم الصراع .

واذاً تفاقم الحالة الدولية، يحق للمجتمع الدولي أن يسعى وراء تسوية لمشكلة الشرق الأوسط تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب والمصالح الحيوية لشعوب المنطقة، ومصالح السلم والأمن الدوليين . هذا هو نهج جمهورية بلغاريا الشعبية الذي يركز على مبدأ عدم جواز ضم الأراضي الأجنبية عن طريق العدوان . وهذا الموقف الدائم للبلدان الاشتراكية قد أعرب عنه في اعلان براغ الصادر عن اللجنة الاستشارية السياسية لمعاهدة حلف وارسو في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣، كما ورد في عدد كبير من المبادرات والمقترحات المعروفة . ان الاقتراح السوفياتي المقدم في تموز/يوليه الماضي يوفر أساس النظر الشاملة لمشكلة الشرق الأدنى . ويفتح آفاقا جديدة واضحة لقرار السلم العادل والدائم في المنطقة . وقد لقي ترحيبا ، واعتبره العديد من رؤساء الدول والقادة السياسيين اقتراما ايجابيا .

وتشاطر جمهورية بلغاريا الشعبية تماما فكرة أن الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لتسوية المشكلة هو تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى هذا اليوم، وتصفية المستوطنات التي شيدها الاسرائيليون هناك . ومن الضروري أيضا أن يكفل حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، واقامة دولة الخاصة به ، وهذا يعد أمرا ذا أهمية حاسمة من أجل تطبيع الحالة في الشرق الأوسط . ويجب أن تعطى الفرصة للاجئين الفلسطينيين للعودة الى ديارهم، أو الحصول على تعويض عن ممتلكاتهم .

ويجب أن تكفل تسوية المشكلة حق جميع الشعوب في العيش والتنمية في جو من الاستقلال والأمن والاحترام المتبادل المطلق . والطريق الوحيد الحقيقي المؤدى الى هذه الغاية هو وقف حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ، والتزام جميع أطراف النزاع ، بما

في ذلك اسراييل ودولة فلسطين ، باحترام استقلال الدول الأخرى وسيادتها وسلامة أراضيها، وتسوية الخلافات فيما بينها بالوسائل السلمية .

وسيكون الصك الهام الكهيل باضفا* الاستقرار على مثل هذا الاتفاق اعتماد ضمانات دولية للتسوية السلمية، ويمكن أن يوكل دور الضامن الى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، أو الى مجلس الأمن ككل .

وتعازر المبادرة السوفياتية بأنها تطرح بشكل طموس فكرة المؤتمر الدولي للشرق الأوسط، تلك الفكرة التي طرحتها الدول الاشتراكية منذ وقت طويل ، والتي تحظى بتأييد عالي واسع النطاق . ويؤكد وفد بلغاريا أن مؤتمرا كهذا يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة سيوفر أكثر الآليات ملائمة لتسوية المشاكل المعقدة في الشرق الأوسط . ومن الطبيعي أن تشترك في ذلك المؤتمر جميع الدول العربية التي لها حدود مشتركة مع اسراييل وأعني بذلك سوريا والأردن ومصر ولبنان ، وأن تشترك فيه اسراييل بالطبع ومنظمة التحرير الفلسطينية . بصفتها النضال العربي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومن الطبيعي أيضا أن يشترك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة في ذلك المؤتمر، لأنهما من الناحية التاريخية، تقومان بدور هام في شؤون المنطقة، ولأنهما اشتركتا في رئاسة المؤتمر السابق حول الشرق الأوسط . ومن المنطقي أن تشترك بناءً على اتفاق جماعي بعض الدول الأخرى التي يمكن أن تؤثر بطريقة ايجابية على تسوية المشاكل قيد البحث .

وأود أن أشير الى المواقف البناءة للدول الاشتراكية، بما في ذلك الاقتراح السوفياتي الأخير المطروح في تموز/يوليه ١٩٨٤ ، والتي تتماشى كلها والمبادئ الصادرة عن مؤتمر القمة العربي المعقود في فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، كما تتماشى والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة حول مشكلات الشرق الأوسط .

وختاما ، أؤكد أن بلغاريا قد تابعت دائما باهتمام، وبشعور من الانشغال الصادق، تطورات الحالة في تلك المنطقة . وتشعر بلادي بالتعاطف والتفاهم مع التطلعات المشروعة للشعوب العربية، وتؤيد تأييدا كاملا كهاجها الباسل من أجل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي .

ان المصالح الحيوية لشعوب الشرق الأوسط، شأنها شأن مصالح السلم والأمن في العالم، تقتضي أن تبذل المنظمة وجميع الدول الأعضاء فيها أقصى الجهود لوضع حدّ سريع ونهائي لبؤر التوتر في ذلك الجزء من العالم الذي طالت معاناته . وفيما يتعلق ببلغاريا ، ستظل تسعى في المستقبل أيضا صوب تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاحظ

الامين العام في تقريره المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ بشأن البند قيد البحث، أي الحالة في الشرق الاوسط، ما يلي ،

" وقد اتبع السعي لتسوية سلمية في الشرق الاوسط نمطا اصبح مألوفنا

تاما . فكل من الحروب الخمس التدميرية الشاملة أعقبها بذل جهود جديدة من اجل السلم دفع اليها الوعي المتجدد بأخطار موقف الجمود المستمر . وفي كل مناسبة قدمت اقتراحات، وفي بعض الحالات تم التوصل الى اتفاق جزئي ، ولكن سرعان ما تجمدت جهود السلام بسبب عناد طرف أو آخر ، ومرار الوقت ضاع الاحساس بالالاحاح وسمح لجمود الموقف أن يستمر من جديد حتى بدأ الازمة الكبرى التالية " . (A/39/600 ، فقرة ٣٥) .

لم تطرح أي قضية أخرى في التاريخ المعاصر للمناقشة أو المداولة بهذا القدر من الاستفاضة ، ومع ذلك ، ظلت المشكلة دون حل وما زالت تهدد السلم والامن الدوليين رغم ما وجهه المجتمع الدولي من نداءات بالاجماع تقريبا . بل على النقيض من ذلك ، تدهورت الاوضاع بصورة مطردة ، حتى خلال العام الماضي ، مما أدى الى زيادة تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في المنطقة . اننا نواجه حالة غير مقبولة اطلاقا ترتبت على استمرار سياسة العدوان والاحتلال والتوسع الاسرائيلي . لقد تعرض سكان الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة لأسوأ أشكال المطاردة والاضطهاد . وأثبتت سياسات اسرائيل وأعمالها الاخيرة ، بجلاء لا يدع أي مجال للشك ، انها لا تهتم الا بتصعيد التوتر ، بل وتعتزم احباط اي تحرك دولي يرمي الى حل مشكلة الشرق الاوسط بالوسائل السلمية .

ان الحالة المتفجرة الحالية في الشرق الاوسط نتيجة مباشرة لحدوث ظلم تاريخي ، يتمثل في فرض شعب غريب تماما على العالم العربي من خلال انشاء اسرائيل . ومنسند البداية انتهجت تلك الدولة المنشأة حديثا ، والتي تلقت مساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية ضخمة من حلفائها واصدقائها - سياسة عدوانية وعدائية تجاه جيرانها العرب . فقد دأبت اسرائيل ، منتهكة بذلك كل معايير القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة

ومتذرة بما يسمى بالدفاع عن النفس، على القيام بسلسلة من الاعمال العدوانية واحتلال مساحات ضخمة من الاراضي العربية . وبالرغم من النداءات المتكررة من جانب الجمعية العامة ومجلس الامن ، رفضت اسرائيل الجلاء عن الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة . كما رفضت بفطرية وعن عمد ، كل جهود الامم المتحدة الرامية الى تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني والعربي المعذب، وتجاهلت بشكل ساخر نداء المجتمع الدولي .

وفي مواجهة توافق الامة العالمية المتزايد لصالح القضية العربية الفلسطينية ، كثفت اسرائيل مؤخرًا من سياسات العدوان والاستيطان والضم غير المشروع . لقد قوبلت محاولات اسرائيل لضم وتغيير وضع مدينة القدس الشريف ومرتفعات الجولان السورية ، بالادانة القاطعة من جانب المجتمع الدولي الذي اعتبر تلك المحاولات باطلة ولاغية . ثم غزت اسرائيل لبنان في عام ١٩٨٢ ، وواصلت احتلال جزء كبير من اراضي ذلك البلد بالرغم من قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن .

وانتهجا لسياسة ارهاب الدولة ، تبادت اسرائيل ايضا في اعمالها الوحشية واجراءات القمع في الاراضي المحتلة كجزء من مخططاتها الوحشية لتصفية الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مثل الشرعي الوحيد . لقد ذبح آلاف الابرياء من الرجال والنساء والاطفال ، لكن الشعب الفلسطيني الباسل أثبت انه لم ولن يخضع للمعنف ، ومرة اخرى ، قدم الشباب الفلسطيني الذي ضحى بحياته في الاسبوع الماضي فحسب ، الدليل على انه لا يمكن انكار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني - وبالمثل ، برهنست التطورات الاخيرة على انه لا يمكن اسكات صوت منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومن المسلم به الان على الصعيد العالمي ان قضية فلسطين لب مشكلة المشرق الاوسط ، ومن ثم ، لا يمكن وضع أية تسوية لمشاكل الشرق الاوسط ما لم يسترد شعب فلسطين حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف بالكامل . لقد أمرت بنغلاديش من قبل مسن اقتناعها الراسخ بان اى جهد يرمي الى احلال السلم في المنطقة ، يجب ان يقوم على الحل الشامل للمشكلة .

وفي هذا السياق ، لخص مستشارنا للشؤون الخارجية ، سعادة السيد همايسون رشيد تشودري ، موقفنا تجاه هذه القضية في بيانه الذي القاه امام الجمعية ، عندما قال ، "وأساءة فلسطين هي مأساة عصرنا . ولم تثر أية قضية اخرى في عصرنا الحديث هذا القدر من الاهتمام والقلق مثل مشكلة الفلسطينيين . لقد شهد المجتمع الدولي منذ أكثر من ثلاثة عقود الام ومعاناة الشعب الفلسطيني السذى اقتلع بالقوة من دياره ووطنه . ومن المعترف به دوليا الان ان جوهر المشكلة يتمثل في استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في اقامة دولته تكون عاصمتها القدس . وما يشير الاسباب استمرار اسرائيل في الاستهتار بقرارات ومقررات الام المتحدة وتشبثها باحتلالها غير المشروع للاراضي العربية والفلسطينية بما في ذلك القدس الشريف المدينة المقدسة . ان موقف بنغلاديش بشأن تلك المشكلة راسخ ومتسكك على الدوام ، وقد منا دوما تأييدنا غير المحدود لاشاقنا الفلسطينيين في نضالهم من اجل استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي لهم . ونحن ندين استمرار الاحتلال الاسرائيلسي للاراضي العربية والفلسطينية وانشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة . ونعتمد ان الحالة تتطلب التوصل الى تسوية شاملة للمشكلة تستند اساسا الى انسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . كما نعتقد ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف على قدم المساواة مع جميع الاطراف الاخرى في عملية تحقيق السلام أمر حتمي . وفي هذا الخصوص قد منا تأييدنا الكامل لخطة السلام العربية باعتبارها أساسا صحيحا لتحقيق السلم في المنطقة . ونشسي على الامين العام لمثابرتة الصادقة وجهوده الدؤوبة من اجل اعادة السلم للمنطقة " . (A/39/PV.15 ، الصفحات من ٤٧-٥٠)

لقد برهنت التطورات التي وقعت في الشرق الاوسط خلال العقود الاربعة الماضية تقريبا ، بما لا يدع أي مجال للشك ، ان قلة من البلدان ، لن تستطيع حل مشكلة الشرق الاوسط المعقدة ، او بعبارة اخرى ، لن تستطيع ذلك دولة عظمى وحلفاؤها ، لانه من المؤكد ان تميل تلك التحركات بقوة لمصالح تلك البلدان ، فلا تخدم الا مصالحها الوطنية الضيقة بينما تضر بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ومن الجلي اننا في حاجة الى بذل جهد دولي تحت رعاية الامم المتحدة ، يكفل المراعاة التامة لمصالح كل الاطراف المعنية والاحترام الكامل لحقوقها بطريقة محايدة ورشيدة ، ويرمي الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة للمشكلة ، تكون قابلة للتطبيق .

وفي هذا السياق ، يتخذ مؤتمر السلام الدولي المقترح بشأن الشرق الاوسط أهمية خاصة . وليس ثمة ضرورة لنؤكد ان على ذلك المؤتمر ان يخطر في عملية تبدأ بالاطراف المعنية مباشرة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وينبغي لتلك العملية ان تتسع تدريجيا لتشمل كسمل الاطراف المهتمة بهذا الموضوع في المنطقة ، واخيرا المجتمع الدولي برمه . والعنصر المطلوب لبدء هذه العملية هو توافر الارادة السياسية اللازمة وخاصة من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين اللتين يمكنهما التأثير على مجريات الامور في المنطقة . ولقد وصلت الحالة في الشرق الاوسط الى مرحلة متفجرة ، وأي مزيد من التباطؤ في بدء عملية السلام قد يطلق العنان لازمة يصعب السيطرة عليها تماما ، تجعل من العسير ان لم يكن مستحيل المتعدراعادة استتباب السلام في المنطقة .

لذلك ، أهدت بنغلاديش باستمرار الدعوة لعقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الاوسط في وقت مبكر . ونحن نرى انه من الامور الحيوية ان تشارك في ذلك المؤتمر كسمل الاطراف المعنية بالصراع الحالي في الشرق الاوسط ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . لذلك نقدر كل التقدير الجهود التي يبذلها الامين العام لبلوغ هذه الغاية . الا اننا شعرنا بشيء من خيبة الامل ان لاحظنا من تقريره الاخير انه :

" يبدو من الواضح تماما ان الظروف اللازمة لعقد المؤتمر المقترح بنجاح

غير متوافرة في الوقت الحاضر " . (A/39/600 ، الفقرة ٤٠)

بل اننا نشاطر تقييمه شاطرة تامة في قوله :

" ويبدو لي ان ما يلزم في الوقت الحاضر هو اطار للمفاوضات ومظلة يمكن

ان تجرى تحتها الاتصالات الضرورية وفقا لمقتضيات المشاكل التي يجري بحثها .

واعتقد ان هذا النوع من الاطار او الرقابة هو الذي يمكن ان يلي على افيد وجه

احتياجات جميع اطراف النزاع في الشرق الاوسط " . (A/39/600 ، الفقرة ٤٧) .

ونحن نقدر تقديرا كبيرا الجهود المتواصلة التي يبذلها الامين العام سعيا لاجاد وسيلة لتحريك عملية السلام .

عشية الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، يتعين بذل جهد دولي متجدد لبدء عملية السلام في المنطقة . وامام المجتمع الدولي بالفعل خطة السلام العربية التي يؤيدها وفد بلاى تايبدا تاما باعتبارها أساسا سليما لاستعادة السلام في الشرق الاوسط وكذلك الخطط الاخرى التي طرحتها مختلف الدوائر . دعونا ان نتجه الى عمل حاسم هنا ، في هذه الدورة ، من أجل بدء عملية السلام . ان مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ما زالت متمتعها بما كان لها من صلاحية يوم تأسست الهيئة العالمية . وفضل ما نعبر به عن احترامنا لهذه الهيئة العالمية الموقرة عشية تلك الذكرى التاريخية هو ان نبذل الجهد المستمر بالتصميم لاعادة استتباب السلام في الشرق الاوسط على اساس من المبادئ المقدسة الواردة في ميثاقها .

السيد بوزيري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد اصبح مسن المؤلف ان تطرح مبادرة سلام جديدة اثر كل عمل من اعمال العدوان ترتكبه اسرافيل ضد الدول العربية ، باعتبار تلك المبادرة محاولة لحل الصراع العربي - الاسرائيلي . واصبح من المؤلف ايضا ان تلجأ اسرافيل في اعقاب كل جريمة من جرائمها السيئة اتخاذ موقف متعنق يقوم على تحدى قواعد القانون الدولي وانكار حقوق الاخرين . وهذه الملاحظة ، التي ثبتت صحتها مرارا وتكرارا ما تخضت عنه روح المفاسرة التي يتصف بها القادة الاسرائيليون المتعاقبون ، تأكدت مرة اخرى اثر العدوان الاسرائيلي على لبنان .

فأول مرة في تاريخ هذا الصراع ، ظهرت اربعة مشاريع للسلام أنعمت الامل لدى المجتمع الدولي الذي عانى طويلا من استمرار بؤرة توتر تشكل تهديدا خطيرا للمسلم والاسن الدوليين .

وبمجرد ان اطن واضعو تلك المشاريع عن مبادراتهم ، رفضها قادة اسرافيل الذين لم يعيروا ادنى اهتمام لشواغل المجتمع الدولي . وبعد مرور سنتين على فزولبنان ، ما زالت مختلف مبادرات السلام تلك مجرد أماني رغم الورطة المطولة التي وحدث فيها قوات الاحتلال ، ورغم التقلبات التي ادت الى اعتزال السيد بيغن ونسيان المخططات الاسرائيلية في لبنان .

وتونس، التي تتمسك بقواعد القانون الدولي وبالدير المناط بالام المتحدة فسي
هذا الصراع، تأسف أشد الاسف للفشل الذي نراه اليوم نتيجة للموقف غير المرن للقادة
الاسرائيليين .

فاسرائيل ترفض بتعمد فكرة اقامة دولة فلسطينية رغم التوافق الدولي للاراء حول
تلك الفكرة . واسرائيل تفصح بشكل متزايد عن نيتها المتجهة الى ضم الاراضي بقوة السلاح ،
واسرائيل تواصل نزع ملكية ومصادرة اراضي العرب والفلسطينيين واعتقال الفلسطينيين وطردهم
واسرائيل تواصل بشكل مدموم اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة بهدف محق المسدن
والقرى العربية واجبار سكانها على تركها .

وباسم مفهوم امنى فامضى، تقصف اسرائيل المفاعل النووي العراقي ، وتحول جنوب
لبنان الى مركز مراقبة متقدم، وتحكم قبضتها على الضفة الغربية وقطاع غزة . بل ان ما هو
اسوأ من ذلك، ان اسرائيل لا تفصح عن حقيقة نواياها فيما يتعلق بحدودها الحقيقية ،
على أمل تحقيق ما تطلق عليه اسم " اسرائيل الكبرى " .

وفي الفترة التي زادت على ٣٥ سنة منذ انشاء اسرائيل ، كان لدى المجتمع الدولي
الوقت الكافي لكي يدرك ان ذلك البلد خطر على السلام ، وان وصف " الدولة المسالمة "
الذي اسبغه عليها القرار ٢٧٣ (د-٣) المؤرخ في ١١ ايار/مايو ١٩٤٩ لم يكن له ما يبرره ،
خاصة وانه في الفترة ما بين ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ و ١١ ايار/مايو ١٩٤٩ ،
استولت القوات الاسرائيلية ، رغم جهود الامم المتحدة ، على اراضي في المنطقة التي كانت
مخصصة لعرب فلسطين .

ويقول الكونت برنادوت، وبحق :

" لقد اهدت الامم المتحدة واجبا حيويا ، وهو ان تطبق على تلك الدولة
(اسرائيل) نظام الانتداب الدولي لتحديد النظام الوظيفي للدولة ، ولتقد يسر
كفاءة سلطاتها العامة وسلوكها في المجتمع الدولي " .

ويتضح اليوم ان هذا النوع من الاغفال ، بالاضافة الى الظروف والضغط التي ادت الى اعتماد القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، والتي اشير اليها في مذكرات رئيس الولايات المتحدة السابق ، هــارى ترومان ، هي اساس الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط. ولا سيما الاجحاف الماحق الذى المّ بالشعب الفلسطيني . اننا لا نعتزم ان نعيد تقييم الخلفية التاريخية للصراع الاسرائيلي الفلسطيني ، في المقام الاول ، والعربي الاسرائيلي كذلك ، لكننا نعتزم فقط ان نبين ان سياسة الامر الواقع ، التي تستند اليها الايديولوجية الصهيونية ، قد جربت للاسف بنجاح بمجرد ان اعلن ان دولة اسرائيل ستقام . ان التوسع الاسرائيلي يتكون من سلسلة من حالات الامر الواقع ، كان اخرها غزو لبنان . ويمكن تقريبا التذرع باية حجة طالما ان الهدف يظل واضحا - ان ذلك هو الموقف المؤسف الذى يتبناه القادة الاسرائيليين عندما يتناولون المشاكل العربية الاسرائيلية .

ان سياسة الاستيطان ، التي شجعها القادة الاسرائيليين ، مثار قلق عظيم لنا . ولكن شجعت الحكومات الاسرائيلية المتتابعة منذ عام ١٩٦٧ الاستيطان في الاراضي المحتلة وروجت له ، فان حكومة بيغن على وجه الخصوص لم تتورع عن استخدام حجج من التلمود لتأكيد ان الضفة الغربية تتبع ما يسميه بارض اسرائيل . وان هدف سياسة الاستيطان هو توطين . . ١ الف مستوطن في الضفة الغربية باسرع ما يمكن . وسيكون هذا الرقم ، في نظرها ، ضخما بحيث لا يسمح لاي حكومة اسرائيلية لاحقة ان توافق على الانسحاب من الاراضي المحتلة .

ان خطة تهويد الاراضي المحتلة ، او على الاقل ابتلاع السكان الفلسطينيين عن طريق خنق قراهم ومدنهم سياسيا واقتصاديا وحتى عدديا تقوم على حجج الامن ، وخرافة الخطر المزعوم الذى يحيق باسرائيل واعتبارات اخرى كثيرة تتنافى مع نص وروح الميثاق .

لقد شدد القادة الاسرائيليين على الدور الاستراتيجي الاساسي للمستوطنات .

ففي كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، قال اسحق رابين ، رئيس وزراء اسرائيل انذاك ان المستوطنات عززت امن اسرائيل ووفرت قاعدة صلبة لمطالبتها بالسلم مع حدود يمكن الدفاع عنها .

كما ان ايجال الون كان من ذوي الراى القائل بان المستوطنات اقيمت في مناطق استراتيجية هامة على طول الحدود القائمة وقرب المناطق التي قد تكون حد ودا في المستقبل .

وعقب غزو لبنان ومقترحات السلم التي وضعها الرئيس ريغان ، تم الاسراع بالعملية التي يعتبرها قادة اسرائيل عملية لا رجعة فيها . ونشهد في الوقت الراهن الاسراع في تهويد المدينتين المقدستين ، القدس والخليل ، ومدن فلسطينية اخرى وذلك مواصلة لخطة قصد منها دون شك ازالة السكان الفلسطينيين تدريجيا واحلال عائلات يهودية محلها .

ومن الواضح ان تشكيل ميليشيا يهودية تبث الرعب بين السكان الفلسطينيين يخدم سياسة استيعاب الاراضي العربية المحتلة تدريجيا . وقد اثبتت حركة مايسر كاهانا المدعوة كاخ ، التي تمارس العنف ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، نزعتها العنصرية ، التي يؤسف لها ، والتي يلجا اليها القادة الاسرائيليون . ويشعر روجر غارودي في كتابه ، الشؤون الاسرائيلية : الصهيونية السياسية ، " ان النظام العنصرى للصهيونية السياسية نظام متلاحم تماما يستلهم منه التشريع والممارسة في دولة اسرائيل " .

وفي الوقت الحالي ، تتكون الممارسة الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة من تشديد القبضة حول المراكز السكانية العربية وزيادة الكثافة السكانية في المستوطنات القائمة بالفعل واقامة مستوطنات اخرى بحيث يصل عدد المستوطنات المقامة ١٧٠ مستوطنة بحلول عام ١٩٨٧ ، يقطنها ربع مليون يهودى .

ان الخطط التي اعدتها ماتيتياهو د روبليس بشأن استيطان الضفة الغربية ، وكذلك وثائق المنظمة الصهيونية العالمية بشأن توسيع المناطق التي تم استيطانها ،

تبين بوضوح نوايا قادة اسرائيل التي تنطوى على الضم متحدية قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الاساسية ذات الصلة .

وعلى الرغم من رفض حكومة اسرائيل الاعتراف بان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الاراضي المحتلة ، متذرة بان السيادة التي كانت لكل من الاردن ومصر على الضفة الغربية وقطاع غزة ، على التوالي ، قبل حرب عام ١٩٦٧ ، لم تكن سيادة شرعية ، فان انطباق تلك الاتفاقية قد اكد من قبل لجنة الصليب الاحمر الدولي ومن قبل منظماتنا ومن قبل معظم حكومات العالم .

وقد اعرب ليونارد ميكر ، وهو محام ومستشار قانوني سابق بوزارة خارجية الولايات المتحدة ، عن الراى التالي بشأن مسألة اقامة مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة :

" ان استيطان المستوطنين الاسرائيليين في هذه الاراضي ، دون اى اتفاق بشأن ذلك ، يتنافى مع حق تقرير المصير لتلك المناطق ، وبالتالي فانه يعقد الوضع السكاني فيها تعقيدا كبيرا . وكما سبق ان قيل ، فان هذا النوع من العمل يتنافى مع التزامات اسرائيل بوصفها القوة العسكرية المحتلة للاراضي موضع البحث " .

وبالتحدى لجميع قواعد القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة ، غيرت اسرائيل الطابع الديمغرافي للمناطق المحتلة تغييرا كبيرا وذلك باللجوء الى الاستيلاء على الاراضي العربية ومصادرتها ، دون ان تغفل الفلسطينيين ، كما طبقت نطاقا واسعا من التدابير القسرية محولة السكان العرب لتلك المناطق الى اناش غير مرغوب فيهم في نظر الاسرائيليين .

وبشكل مشروع بن بورات ، المتعلق باعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين ، حلقة جديدة من الاجراءات الاجرامية ضد الفلسطينيين ، تستهدف التقليل من شان نضالهم ومحو كل اثر يبين مدى معاناتهم . وسواء حدث هذا في لبنان او هضبة الجولان او الضفة الغربية او قطاع غزة ، فانه يحدث باسم امن اسرائيل .

ان الاعتداء على لبنان محير بشكل خاص . اننا لا نستطيع ان نساير حقيقة ان دولة عسكرية كاسرائيل ينبغي لها احتلال ثلث لبنان ، ذلك البلد الصغير الذي لا يشكل في الواقع اي تهديد لاسرائيل والذي حددت حدوده الجنوبية في عام ١٩٤٩ بموجب اتفاق الهدنة .

وعلاوة على ذلك ، فقد صد منا للجوء السلطات الاسرائيلية المنهجي لممارسات محظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولات الهاج لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ .
واليوم ، تحاول تلك السلطات ، التي دأبت على تحدى ميثاق الامم المتحدة ومجلس الامن والجمعية العامة ان تطرد السكان من جنوب لبنان بقوة السلاح او بتدبير وسائل معيشتهم . وتسعى اسرائيل ، بعد ان فشلت في ان تفرض على حكومة لبنان اتفاقا غير عادل وغير متكافئ ، بجميع الوسائل ان تسلخ جنوب لبنان عن بقية البلد وتقيم فيه منطقة نفوذ لها تخدم سلطتها التوسعية .
ان الحقائق واضحة اليوم للجميع ، ولا يمكن اخفاءها بالحجج التي تستخدمها احيانا الدولة المحتلة لتواصل هيمنتها على المناطق المحتلة .

وفوق ذلك كله فان الحجة فيما يتعلق بالامن ، في رايانا ، حجة كاذبة ،
لانه مهما وسع المرء حدوده سيجد نفسه دائما جارا لجيران لم يخرتهم عليه ان
يحترم حقوقهم السيادية وغير القابلة للتصرف .

ونعتقد بان مفهوم الحدود الامنة الذي تدافع عنه اسرائيل سيظل سرايا
ووهما ما دامت مشكلة الشرق الاوسط لم تحل من جذورها ولم يمارس الشعب الفلسطيني
حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته .

وقد تكلم ارييل شارون ، وهو احد المسؤولين مباشرة عن مذبحه صابرا
وشاتيلا ، عن مصالح اسرائيل بقوله :

" ان مصالح اسرائيل لا تقتصر على البلدان العربية في الشرق
الاطلس والبحر المتوسط والبحر الاحمر . ولا سباب تتعلق بالامن في
الثمانينات فانها يجب ان تمتد الى بلاد اخرى كتركيا وايران وباكستان
ومناطق كالخليج الفارسي وافريقيا وخاصة بلدان افريقيا الشمالية وافريقيا
الوسطى " .

هذا ما قاله السيد شارون وتلك هي رؤية محددة لما يجب ان يكون عليه
العالم حول اسرائيل . انها صورة مزعجة ليس فقط بالنسبة للبنان والدول العربية
المجاورة الاخرى ولكن ايضا بالنسبة لدول اخرى بعيدة عنها .

ان اسرائيل التي تسعى الى التفوق في الشرق الاوسط تغذي طموحاتها
غير المحدودة التي ورد ذكرها في مقالة نشرت في صحيفة كيفونيم التي تقوم بطباعتها
المنظمة الصهيونية العالمية في القدس في شهر شباط / فبراير ١٩٨٢ (في العدد
١٤) . وعنوان هذه المقالة استراتيجية اسرائيل في الثمانينات . ان تمزيق اوصال
الدول العربية المجاورة يظهر كأولوية في السنوات القادمة . واعادة غزو سيناء
وخلخلة مصر ولبنان وسوريا والعراق والدول العربية الاخرى البعيدة يجب ان يتم
طبقا للمنظمة الصهيونية العالمية عن طريق صراعات عرقية او دينية تلعب فيها اسرائيل
دورا رئيسيا .

والفلسطينيون في الاراضي المحتلة الذين تسميهم صحيفة كيفونيم العرب
الاسرائيليين :

" يجب ان يفهموا انه لا يمكن ان يحصلوا على وطن الا في الاردن .
وانهم لن يعرفوا الامن الا بالاعتراف بالسيادة اليهودية على المنطقة التي
تقع بين البحر والاردن . وتقول كيفونيم انه ليس من الممكن ، في مستهل
العصر النووي ، ان نقبل ان يتركز ثلاثة ارباح السكان اليهود على شريط
ساحلي مكتظ بالسكان ومعرض للخطر بالطبع وأن تشتت هؤلاء السكان
حتمية اساسية في سياستنا الداخلية ، واليهودية والسامرة والجليل هي
الضمانات الوحيدة لبقائنا الوطني ، واذا لم نصح غالبية في المناطق الجبلية
فاننا نتعرض لمصير الصليبيين الذين فقدوا هذا البلد " .
وتغذى المنظمة الصهيونية العالمية الطموح باثارة ما تسميه " اعادة التوازن في
المنطقة على الصعيد الديمغرافي والاستراتيجي والاقتصادي ، وهذا يتطلب السيطرة
على مصادر المياه في اقليم بير سبع والجليل الاعلى " . ولقد أدى الاستيلاء على مصادر
المياه الى صراعات مع الدول العربية المجاورة منذ انشاء اسرائيل . وسعي اسرائيل
اليوم للحصول على مصادر مائية جديدة يثير تهديدا خطيرا على الاردن ولبنان
الذين تطمع اسرائيل في انهارهما .
وربما ينبغي هنا ان نذكركم بانه في مؤتمر باريس ١٩١٩ نادى قادة المنظمة
الصهيونية العالمية بانشاء وطن صهيوني يضم انهار جنوب لبنان وضمي الاردن .
والسياسة التي تتبعها اسرائيل منذ انشائها سواء تجاه الشعب الفلسطيني
او تجاه بلدان الشرق الاوسط ادت الى استمرار التوتر في اقليم شهد مولد اديان
ثلاثة تنادى كلها بالسلام في القلوب والارواح وتنادى بالاخوة بين البشر وحب الجار .
وبتعنتها وتشددتها احبطت اسرائيل كل محاولات الحل خلال السنوات الست
والثلاثين الاخيرة وعرقلت الطريق المؤدى الى تنفيذ القرارات التي اعتمدها مجلس
الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة . وبالتالي فانها تأمل الوصول الى نقطة

اللاعودة في تطبيق مخططاتها للاستيطان والتهويد والتوسع . وهي تدعي تجاهل
الخطر الذي تشكله على المنطقة وعلى الوضع في البحر المتوسط وعلى السلم الدولي .
وبالطبع فان اسرائيل عاشت في خشية من حلول السلام . وان القوة العسكرية
المتوفرة لديها سمحت لها حتى الان بكسب المعارك ولكن هل تتوقع ان تحقق النصر
دائما ؟

ماذا ستفعل اسرائيل بعد ١٠ او ٢٠ او ٣٠ عاما حينما يتجاوز عدد سكان
البلدان العربية ٢٠٠ مليون نسمة وعند ما يقومون بتطوير قاعدتهم العلمية والتقنية ؟
ماذا ستفعل اسرائيل في تلك اللحظة ؟ هل ستظل دائما مصممة على مواجهة
جاراتها في ميدان القتال ؟ وهل ستظل دائما على رفضها الاعتراف بحق
اللسطينيين في تقرير المصير والعيش في سلام ؟

وهل تنسى انه لولا مساعدة حلفائها الاقوياء كانت ستخسر حرب ١٩٧٣ ، تلك
الحرب التي حطمت اسطورة اسرائيل التي لا تقهر التي احاطت بها نفسها .
ان حلفاء اسرائيل يجب في راينا ان تكون لديهم رؤية اوسع لمستقبل المنطقة
ويتخلوا عن تاييدهم المتزايد لقضية ظالمة تحكم على ملايين الفلسطينيين بالتشرد
دون وطن وتهدد باستمرار السلامة الاقليمية للبلدان المجاورة . وماذا ستفعل
اسرائيل عند ما يعود حلفاؤها الاقوياء الى الاحترام الصارم للقانون الدولي ولقرارات
الامم المتحدة والى الانصاف وعند ما يسحبون تاييدهم ؟

وما زال الوقت مواتيا للشروع في عملية السلام ، هذا السلام الذي يجب ان
يهدا بحل المشكلة الفلسطينية التي ما زالت جوهر الوضع في الشرق الاوسط وتمتد
الى المنطقة باكملها .

وما زال الوقت مواتيا لاعادة الامل للشعب الفلسطيني الذي ما زال عازما على
متابعة معركته في سبيل الكرامة والحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد اعتمد الفلسطينيون والعرب بالاجماع في فاس في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢
خطة سلام تقوم على مبادئ اساسيين محددتين وواضحين . اولاً ، انسحاب اسرائيل

من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس والاعتراف بالحقوق الثابتة للفلسطينيين في العودة وفي تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة ، وحق جميع دول المنطقة في السلام بضمن من مجلس الامن .

تستند خطة فاس الى الشرعية الدولية وتنبع من تقييم واقعي للوضع في الشرق الاوسط وتراعى مختلف مبادرات السلام العلنية . وميزتها انها تتضمن طرائق تطبيق محددة ولموسة .

وقد رفضت اسرائيل كالعادة هذه الخطة . ورفضت ايضا خطة ريغان فور اعلانها .

كما رفضت خطة بريجنيف والمشروع الفرنسي المصري .

ويبدو ان اسرائيل لا تعتقد الا في صحة الخطط المنفصلة المفروضة بالقوة

التي اسهمت للاسف في بقاء الوضع المتفجر واستمرار التوترات .

ويعرف الاسرائيليون اليوم مدى التضليل الذي تعرضوا له . فالازمة المالية

والاقتصادية والسياسية والروحية الناجمة عن هذا الاندفاع الى الامام نتيجة لسياسات

الحكومات هي اساس فشل الخط السياسي الذي اختارته اسرائيل . وهنا تكمن

المشاكل الحقيقية التي تواجهها منطقة الشرق الاوسط والتي تجاهلها ممثل اسرائيل

بالاس .

ان ما لجأ اليه المندوب الاسرائيلي من تضليل غادر باعث على السخرية متصف بالفرور لا يمكن أن يخفي الواقع الذي تسبب فيه وجود بلده في الشرق الأوسط وهو واقع مأساوي من المذابح التي يروح ضحيتها الفلسطينيون ، ومن انكار حقوقهم الأساسية وتدبير المؤامرات ضد البلدان العربية التي يتهددها وجود اسرائيل توسعية واستعمارية وعدوانية ظل هدفها الرئيسي بسط تسيدتها على المنطقة بأسرها .

ان تونس ، ان توجه نداءً جديداً للمجتمع الدولي تناشده فيه تكثيف جهوده الرامية الى اقرار سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط ، تود أن تشيد بما يبذله الأمين العام من جهد دائب بغية عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط .

ونحن على يقين من انه اذا تضافرت جميع الجهود لكفالة عقد هذا المؤتمر فانه سيضع حداً لدائرة العنف التي ما زالت تززع استقرار هذه المنطقة وسيسهم في اعطاء دفعة سريعة لعطية السلم القائمة على العدل .

السيد ألياس (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت الحالة

في الشرق الأوسط مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنوات طويلة ، منذ انشاء هذه المنظمة تقريبا . ورغم ما بذل من جهود عديدة لايجاد حل ، ورغم اصدار الجمعية العامة ومجلس الأمن لطائفة عريضة من القرارات ، فاننا لم نقرب بعد من الحل . وما يبعث على السخرية ان الكثير من العناصر الواردة في شتى القرارات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة كان من شأنها أن تمهد السبيل أو تسهم بشكل كبير في ايجاد هذا الحل ولكن ، لسوء الحظ ، ما زال السلم في الشرق الأوسط بعيد المنال لأن أحد اطراف الصراع يتمسك بسياسته العدوانية ولا يؤمن بالسلم والتعايش مع جيرانه .

وقد كور ممثل اسرائيل مؤخراً ، خلال مناقشة اللجنة الخاصة للبند المتعلق بالممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، الاشارة الى " الحق المعنوي " لبلاده في الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . وكان فحوى كلامه ان كل ما في الأمر أن شعب اسرائيل يعود بعد ٢٠٠٠ سنة الى " أرض الميعاد " . ولكن ماذا عن الشعب الذي يعيش هناك ؟ هل ينبغي له أن يحزم امتعته ويمضي ، أن

يختفي هكذا بحيث يربح الآخريين ؟ هنا يكمن لب المشكلة - ألا وهو رفض إسرائيل التخلي عن الأراضي التي اكتسبتها عن طريق حربها العدوانية . ويبدو أن أي حل لا يسلم " بحق " إسرائيل في الأراضي العربية لا يحظى بالقبول لديها .

لقد تطورت الأهداف في الشرق الأوسط تطورت عبر السنوات على نحو يجعل حل المشكلة أمرا بالغ الصعوبة . وقد تشابكت الاهتمامات الاستراتيجية للدول الكبرى مع المشكلة وزادت من حجمها . كما أن اقحام التنافس بين الدول الكبرى أضاف الى الحالة عنصرا مروعا كاد في مناسبات عديدة أن يودي بالعالم الى كارثة محققة . وما زال الشرق الأوسط يمثل بؤرة تنطوى على احتمالات اشتعال صراع ستتجاوز آثاره حدود المنطقة وتترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لنا جميعا . وفي هذا الصدد قال الأمين العام :

" وتتدخل بالضرورة أيضا مصالح الدول الكبرى ، التي لها اهتمامات سياسية واقتصادية واستراتيجية في المنطقة . وهكذا تضاف طبقات جديدة من التعقيدات مع كل حرب جديدة ومع مرور الوقت " . (A/39/600 ، الفقرة ٣٦)

ومن ثم يتحتم على المجتمع الدولي أن يثابر في السعي من أجل ايجاد تسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط .

وينبغي أن تنص التسوية الشاملة على عودة الأراضي العربية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي أن يكون لهم وطن . وقد قالت الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة أن مثل هذه التسوية الشاملة يجب أن تشمل على المبادئ سالفة الذكر . ومن الواضح أن قبول هذه المبادئ وتحقيقها هما أفضل سبيل يكفل لإسرائيل بلوغ الهدف الذي تشده أو الذي تدعي انها تسعى الى بلوغه وهو كفالة حقها في الوجود . والا فكيف يمكن لإسرائيل أن تهرز أعمالها بأنها حماية لحقها في الوجود بينما تنكر الحق نفسه على الآخريين ؟

ان الشعب الفلسطيني حقيقة واقعة ، ولا يمكن التخلص منه بالتمني أو بقصفه بالقنابل أو بالنابالم أو باطلاق الرصاص عليه . وبالرغم من العنف الذي يصب جامه عليه وبالرغم من الحرمان ومهانة الاضطرار للعيش كلاجئين فان الارادة الفلسطينية لم تتحطم .

بل الواقع أن الاضطهاد يقوى فيما بيد وعزيمة هذا الشعب على الكفاح في سبيل كرامته وحقه في أن يصبح أمة . ان اسرائيل التي تعرّض شعبها اليهودى ذاته فيما مضى للابادة ، يجب أن تعرف ذلك ، يجب أن تعترف وتدرک أن محاولتها محق الشعب الفلسطيني محاولة غير اخلاقية شأنها في ذلك شأن محاولة هتلر ابادة اليهود .

ان نزوع اسرائيل للمعدوان والعنف لا يعرف أية حدود . وقد شهد العالم أجمع الدمار الرهيب الذى الحقته بلبنان والمذابح التي ارتكبتها في صابرا وشاتيلا . ولظالمات تبنى ميل اسرائيل المشين لاستعراض قوتها العسكرية . ومن المدهش انه بالرغم من قدرات اسرائيل المخيفة ، ان تحوى ترساناتها أحدث الأسلحة ، فانها ما زالت قادرة على تغطية افعالها المنكرة بمحاولتها تصوير نفسها على أنها " داوود الصغير " . كما أن ما ترتكبه من أعمال ارهابية يفتفر المرة تلو الأخرى بينما يوصم أى عمل يقوم به الفلسطينيون دفاعا عن حقوقهم بأنه ارهاب .

ان الاغلبية الساحقة هنا قد ساهما تجاهل اسرائيل التام للعديد من القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة . وبالرغم من شعورنا بالاحباط ، فاننا لم ننخدع فيما يتعلق بالاسباب التي جعلت اسرائيل قادرة على تجاهل ما تصدره الأمم المتحدة ، ان ندرك تماما أن رفض اسرائيل قبول تسوية منصفة للجميع ، بما في ذلك اسرائيل ، يقوم على أساس حماية دولة واحدة . وهو يفسر لماذا ظلت اسرائيل قادرة بالرغم من التضخم الذي بلغ معدلا قدره عدة مئات في المائة على تخصيص . ٥ في المائة من ميزانيتها للدفاع . فبلايين الدولارات من المساعدة الاقتصادية والعسكرية تقدم الى اسرائيل بشروط سخية للغاية تحت اسم بقاء اسرائيل وطبقا لذريعة الاحتياجات الاستراتيجية لاسرائيل . ومن ثم لا يوجد أي سر بشأن استمرار اسرائيل في تجاهل أي عدد من القرارات التي تعتمدها الأمم المتحدة . وما من شك ، أن اسرائيل ستتجاهل أيضا أي نداء وكل النداءات من أجل تسوية الا بالشروط التي تناسبها .

وفي تلك الظروف ، يصعب تصور أية فرصة حقيقية للسلم في الشرق الأوسط . فاسرائيل لا تشجع الا على مواصلة سياستها العدوانية ضد جيرانها العرب . ولن تؤدي متفجيرات تلك الحالة الا الى احتدام الصراع والى مزيد من التورط الخارجي ومن ثم تصعيد المشكلة على الصعيد العالمي .

ومع ذلك ، وكما ذكرت آنفا في ملاحظاتي ، نحن في الأمم المتحدة يجب أن نمضي قدما في جهودنا لجعل اسرائيل ومن يقدمون الاحسان اليها يدركون مدى الحكمة فسي السعي الى تسوية منصفة وشاملة . وفي ذلك الوقت بصفة خاصة الذي تبدو فيه المهمة لا أمل فيها ، ينبغي أن نشدد من جهودنا بصورة ملحة متجددة ، لأن عزوفنا عن الحركة وتوقفنا عن المحاولة قد يعني هلاك الأمم المتحدة . وفي هذا السياق وتلك الروح ، تؤيد حكومتي تأييدا تاما جهود الأمين العام طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٨ / ٥٨ ج لضمان عقد مؤتمر معني بالشرق الأوسط يشارك فيه جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية مباشرة بالصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ونشيد بجهود الأمين العام ونحثه على مواصلة مشاوراته .

السيد نيامادو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشار السيد بيريز

دى كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط المسمى أنه :

" ما زال النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط ، وقضيته الأساسية ،

قضية فلسطين ، بدون حل رغم الجهود المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة والدول

الأعضاء منفردة خلال السنوات السبع والثلاثين الماضية " (A/39/600 ، الفقرة ٣٤) .

والواقع ان المجتمع الدولي يبذل جهوداً ضخمة من أجل التوصل الى حل سلمي

لمشكلة الشرق الأوسط ، وهي من أكثر المشكلات احتداماً في عصرنا . وتنظر الجمعية العامة

في المشكلة مرة أخرى وتناقش الطرق والوسائل من أجل حلها . ويعكس العدد الكبير من

المشاركين في المناقشة الحالية . الانزعاج الكبير لدى دول العالم بشأن المزيد من التدهور

للحالة الخطيرة للغاية فعلاً في الشرق الأوسط .

ولم يتغير السبب الذي أدى لمزيد من التدهور في الحالة بتلك المنطقة . وهو

الأعمال العدوانية والتوسعية لاسرائيل التي تقدم اليها جميع أنواع المعونة والمساعدات من

واشنطن فيما ترتكبه من أعمال . ويتسبب التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات

المتحدة في تردى الحالة الخطرة في الشرق الأوسط ، ويهدف الى خدمة اهداف واشنطن

في فرض سيطرتها على المنطقة . ومن المناسب هنا أن ندين بكل حزم تدخل الولايات

المتحدة العسكرية المباشر والتدخلات الأخرى في شؤون دول المنطقة .

والحقيقة أن عدم الرغبة المطلقة لدى اسرائيل ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن

والجمعية العامة فيما يخص مشكلة الشرق الأوسط ، هما العائق الأساسي أمام تحقيق تسوية

في الشرق الأوسط ، وتعثل تحدياً للمجتمع الدولي . ويدين وفد منغوليا بشدة ، هذا

الموقف الاسرائيلي ، كما يدين موقف الاعاقة من قبل الولايات المتحدة التي تضع العراقيل

امام كل الجهود المندولة من أجل التوصل الى حل حقيقي لمشكلة الشرق الأوسط .

كما تدّين جمهورية منغوليا الشعبية اعمال اسرائيل العدوانية والتوسعية ضد لبنان وأعمالها غير الانسانية في الأراضي اللبنانية المحتلة بالانتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ . قد دعت جمهورية منغوليا الشعبية باستمرار الى الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في لبنان ، واحترام سيادته واستقلاله وسلامته الاقليمية . ويرفض وفد بلادى بحزم سياسة اسرائيل وممارساتها في الأراضي المحتلة ، واقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وما تقوم به في معرض محاولتها تغيير الطابع الجغرافي والتكوين السكاني لتلك الأراضي ، وانتهاك اسرائيل السافر لحقوق السكان العرب الأصليين ، والذي يتعارض مع احكام القانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة .

ينبغي لاسرائيل أن تستجيب لمطالب المجتمع الدولي وتنفذ جميع المقررات وثيقة الصلة الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة .

ويعتبر وفد جمهورية منغوليا الشعبية ، كما فعل في الماضي ، أن الطريق المؤدى الى اقامة سلم دائم في الشرق الاوسط يمر من خلال التسوية الشاملة لمشكلات تلك المنطقة مع أخذ المصالح المشروعة لجميع الشعوب والدول في تلك المنطقة في الاعتبار . وأى محاولة تعتمد على التجزئ أو عقد الصفقات المنفصلة لحل تلك المشكلة ، كما اثبتت الأحداث ، لم تؤد الى السلام بل على العكس ، أبعدت آفاق السلام وخلفت مصاعب وتعقيدات انمافية .

ان شعب لبنان وحكومته اللذين كانت لهما تجربة مباشرة مع السلم المنفصل السدى فرض عليهما ، قد ابطلا اتفاقية السلام المعنية مع اسرائيل . ولهذا فان طريق الصفقات المنفردة مرفوض من جانب الاغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الامم المتحدة ، كما يتبدى في تقرير الامين العام للأمم المتحدة بشأن الحالة في الشرق الاوسط الوارد بالوثيقة (A/39/600) وكما يتضح أيضا من البيان الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز الذى عقد اثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة في الفترة من ١ الى ١٥ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام .

ويفترض الحل الشامل لتلك المشكلة سلفا ، كما اكدنا في الماضي ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وممارسة تلك الحقوق . وهي تتضمن الحق في انشاء دولة مستقلة ، كما يتضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، وكذا احترام حقوق جميع دول المنطقة في الوجود الآمن العادل . ونحن ننتقل في ذلك من أن ضرورة ضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني هولب التسوية لمشكلة الشرق الاوسط . وبدون التوصل الى حل عادل لتلك المشكلة سيتعذر ارساء سلام دائم في المنطقة .

وترى جمهورية منغوليا الشعبية أن من الضروري للتوصل الى تسوية سلمية شاملة ، عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية التي لا بد وأن تشترك على قدم المساواة . وفي هذا الصدد ، يعرب وفد منغوليا عن تأييده

الكامل للمقترحات البناءة التي قدمتها الحكومة السوفياتية في ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام من أجل تسوية الحالة في الشرق الاوسط تسوية شاملة دائمة عادلة . ويعرب شعب منغوليا وحكومته عن تضامنهما المخلص مع نضال الشعوب العربية من اجل السيادة والاستقلال والوحدة الاقليمية لهلدا منهما ومن أجل انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة وضمان أعمال التوسع والعدوان والغم التي تقوم بها اسرائيل ضد جيرانها من الدول العربية . ونحن نؤيد باستمرار نضال الشعب الفلسطيني من اجل ضمان حق تقرير المصير بما في ذلك انشاء دولة مستقلة .

تقف جمهورية منغوليا الشعبية بحزم في جانب الذين يطالبون بالتسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط ومن اجل اقامة سلام دائم في المنطقة . وترحب بجهود الامم المتحدة لا سيما جهود امينها العام في هذا الاتجاه وتؤيدها .

السيد الطيب (المغرب) : مرة أخرى تعود جمعيتنا العامة لدراسة الحالة في الشرق الاوسط كما فعلت منذ قرابة اربعين عاما ، حيث ما زالت هذه المنطقة تعيش مخاض أزمة خطيرة تهدد السلام والأمن الدوليين ، نتيجة لسياسة العدوان التي تنتهجها اسرائيل هناك .

وقد عكست بيانات معظم الوفود التي استمعنا اليها حتى الآن صورة ناطقة لهذا الوضع الخطير ، وأبانت اهتمام الرأي العام الدولي بتلك المشكلة ، وحرصه على ايجاد تسوية له تضمن للشعب الفلسطيني والدول العربية المعتدى عليها حقوقها الكاملة . وما زالت ترن في آذاننا كلمات الاستنكار والاحتجاج الصارخين التي القيت في هذه القاعة في العام الماضي ، اثر المجازر الرهيبة التي ارتكبتها سلطات العدوان الاسرائيلي بعد غزوها لأراضي لبنان . وقد هزت هذه المجازر ضمير المجتمع الدولي وحفزت الجميع — مرة اخرى — على التكاتف لصد العدوان وايجاد الوسائل الكفيلة بالتوصل الى حل عادل يعيد لمنطقة الشرق الاوسط الهدوء والطمانينة اللذين فقدتهما منذ مدة طويلة . ومع الأسف ، فان كل هذه الجهود ما زالت ترتطم بصخرة الصلف والتعنت الاسرائيليين ،

وكان اسرائيل لا تأبه على الاطلاق لصوت المجتمع الدولي ولا تعير اي اهتمام لقرارات الادانة التي قالتها لها المنابر الدولية .

فالاحتلال الاسرائيلي لأراضي الضفة الغربية ومنطقة الجولان وقطاع غزة مازال يمعن في تكريس وجوده غير الشرعي عن طريق ممارسات يرفضها القانون الدولي وتشجيعها القسرات الدولية . فالمستوطنات الاسرائيلية التي تهدف الى تغيير البنية السكانية للأراضي المحتلة تتكاثر يوماً بعد آخر ، ومصادرة الممتلكات ونسف البيوت وارهاب السكان المحليين مازال يتواصل باستمرار .

ولكننا نعلم باقدام اسرائيل على الغاء القوانين المحلية واستبدالها بالقوانين والتنظيمات الاسرائيلية في منطقة الجولان المحتلة ، ونعلم كذلك بالانتهاكات المستمرة لا تفاقية جنيف حول حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب ، وعطيات النهب للممتلكات الأثرية والثقافية وتد مير المزارع وفرض العقوبات الجماعية على السكان العرب .

أما مدينة القدس الشريف، أرض ملتحق الديانات السماوية السمحاء، فإنها تبرز تحت نير الظلم والطغيان الاسرائيليين، وتتعرض لهجمة شرسة ترمي الى تهويدها وتغيير معالمها الدينية والتاريخية والحضارية. وما زالت الاماكن المقدسة فيها عرضة للتدمير من قبل علماء الآثار المفامرين، وعرضة أيضا للتدنيس وانتهاك الحرمات، حيث تعرضت عدة مرات لمحاولات الحرق والتدمير. وقد استفزت اسرائيل مشاعر المسلمين والمسيحيين - على السواء - في هذه المدينة المقدسة، على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها جمعياتنا العامة ومجلس الامن حرصا على قداسة هذه المدينة وصيانة لها من العبث والفساد. وما هذا كله الا نتيجة سياسة مرسومة، مبنية على اهداف التوسع والعدوان، واقتلاع مجتمعات كاملة من ارضها وجذورها واستبدالها بمستعمرين جدد يتم جمعهم من شتى الآفاق.

لقد قال المجتمع الدولي كلمته واضحة لا مراء فيها ازاء هذا الوضع، وطالب اسرائيل بالانسحاب على الفور من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف واعطاء الشعب الفلسطيني - بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية - مثله الشرعي والوحيد، حقه الثابت والاصيل في العودة الى ارضه واقامة دولته المستقلة فسي فلسطين.

وعلى الرغم من اجماع العالم على هذه المبادئ العادلة، التي تضمنتها قرارات الامم المتحدة، فان ابواب السلام في المنطقة ما زالت موصدة بسبب تعنت اسرائيل، وامعانها في سياسة العدوان القائمة على القوة وعلى التهجير وعلى الاحتلال العسكري. وامام هذا الواقع فان على جمعيتنا ان تتحمل مسؤوليتها في احقاق الحق وانهاء المأساة التي تتواصل ادارها في الشرق الاوسط، عن طريق ابتداع الوسائل الكفيلة بارغام اسرائيل على الامتثال لقرارات المجتمع الدولي من فرض عقوبات عسكرية واقتصادية وغيرها، طبقا لما ينص عليه الميثاق في حالة تنكردولة ما لكل القرارات وكل الاعراف والقيم التي اجمع عليها المجتمع الدولي.

وان ما يحدو و بجمعيتنا لأن تقوم بهذا الاجراء الرادع انما مرده كذلك أن الممارسات الاسرائيلية في الأراغبي العربية والفلسطينية المحتلة قد تجاوزت الممارسات المألوفة للقوى الاستعمارية ، وتعدتها الى العمل على محاولة افناء شعب برتمه ، وتصفيته جسديا وسياسيا، ومصادرة وطنه وضم أراغبي الدول المجاورة .

ان من المسلم به الآن أن كل حل عادل ونائم لقضية الشرق الاوسط، لا بد أن يمر لزاما عن طريق حل قضية فلسطين ، باعتبارها اساس مشاكل الشرق الاوسط، ومرة الأساس التي تعرضت لها شعوب المنطقة منذ سنوات عديدة .

وقد مضى على اقرار جمعيتنا لهذا التصور زهاء عشر سنين ، واكدت فحواه ومضمونه في جميع دوراتها اللاحقة منذ ذلك الوقت . وقد اقرت جمعيتنا فوق ذلك بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة وبحقه في المساهمة كطرف رئيسي في اي مسعى يستهدف ايجاد حل سلمي وعادل لازمة الشرق الاوسط .

أما مجلس الامن ، فقد أدان بدوره الممارسات الاسرائيلية في الأراغبي العربية والفلسطينية المحتلة واعتبرها لاغية واطلة ، وطالب بتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة في العودة وفي اقامة دولته المستقلة . وقد تم تأكيد هذا النهج والتوجه فسي العديد من المنظمات الاقليمية والمؤتمرات الجهوية ، حيث تم تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والاصيلة .

وعلى صعيد الجامعة العربية، اعتمد ملوك ورؤساء الدول العربية مبادرة ايجابية وشجاعة، تتصف بالمرونة، لحل المشكل ، في اطار ما عرف بخطة فاس التي لاقت استجابة كبيرة في جميع المحافل الدولية .

وقد شكلت هذه الخطة قاعدة لتحرك سياسي عربي واسع النطاق ، لا يفتح مراميها ووضعها موضع التطبيق العملي . وقام جلالة الملك الحسن الثاني ، ملك المغرب ، بتفسير هذه الخطة امام جمعيتكم الموقرة هذه في سنة ١٩٨٢ ، اثناء الدورة السابعة والثلاثين . وحيث ان هذه الخطة تتلاقى في بعض نقاطها مع خطة الرئيس الامريكى رونالد ريغان . فان محاولة ربط هاتين الخطتين بجسور عند نقاط التقارب بينهما كان من شأنه

ان يدفع بهذه القضية الى وضع يمكن معه التوصل الى حل عادل وشامل ، على ان يكون للاتحاد السوفياتي دوره في المساهمة في ارساء قواعد هذا الحل في اطار مؤتمر دولي يعقد من اجل هذه الغاية .

ان المغرب الذي كان له شرف احتضان مؤتمر القمة الاسلامي في بداية هذا العام ، والذي يرأس عاهله لجنة القدس الشريف التي تحرص على الحفاظ على كل الحقوق السياسية والدينية للعرب والمسلمين في تلك المدينة المقدسة ، ليريد ان يعبر من جديد عن ادانته للممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وفي طبيعتها مدنيّة القدس ، وعن دعمه التام للحقوق العربية الثابتة ولكفاح الشعب الفلسطيني المناضل ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

واننا لندعو الامم المتحدة الى مواصلة بذل جهودها لتحقيق السلم المنشود في منطقة الشرق الاوسط ، والذي لا بد ان يكون سلما عادلا ومنصفا وشاملا ، يحصر على احقاق الحق ، وارجاع الحقوق السليمة الى اصحابها الشرعيين .

وفي الختام ، فان وفد بلادى يود ان يتوجه بالشكر للسيد الامين العام خافيسر بيريز دي كوييار على الجهود التي ما فتىء يبذلها لصالح السلم والعدل في تلك المنطقة ، ويريد ان يعبر عن ارتياحه لجهود اجهزة الامم المتحدة وهيئاتها ، وخاصة جهود شعبة حقوق الشعب الفلسطيني واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لما تبديانه من جهود ايجابية في هذا المضمار .

السيد راتز (هنغاريا) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : ما من بيان القاء رؤساء الدول أو وزراء الخارجية في المناقشة العامة إلا وه اشارت الى الحالة في الشرق الأوسط . ولا غرو ، فهذه المنطقة التي لم تعرف سلاما دائما وحقيقيا لما يقرب الان من أربعة عقود ، تؤثر علينا جميعا بطريقة أو بأخرى . وكلما اصبحت الحالة هناك أكثر توترا ، انطبعت آثارها الضارة على الموقف الدولي بأكمله . وعلى العكس من ذلك ، عندما يبدو ان هناك تحركا في الاتجاه الصحيح نحو السلام ، يكون لذلك أثره المواتي على المناخ الدولي .

ولسوء الحظ ، اذا اردنا ان نكون موضوعيين ، طينا أن نقرر بأسف كبير اننا لم نقرب الان قيد انملة من الحل أكثر مما كنا عليه منذ عام . ان العقبة الرئيسية أمام التسوية الشاملة ومصدر تدهور الحالة ، هي نفس ما كانت عليه دائما أي السياسة الاسرائيلية القائمة على العدوان والتوسع . لقد واصلت اسرائيل احتلالها للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ ، وما زال طيها أن تسحب قواتها من لبنان ، آخر ضحايا الجهاز الحربي الاسرائيلي . ان اسرائيل بعد وانها على لبنان ، واحتلالها المستمر للجزء الجنوبي من ذلك البلد ، لم توسع فقط من الأراضي الواقعة تحت احتلالها ، بل فقدت الحالة وجعلت الحل الشامل لمسألة الشرق الأوسط أكثر صعوبة من ذي قبل . وخلال العقود الماضية ، شردت اسرائيل واقتلعت الأغلبية الساحقة من السكان العرب في الأراضي المحتلة ، وبذلت عدة محاولات لمد التشريع الاسرائيلي الى الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، فكان جليا أنها تشرع في سياسة الضم . ومن الواضح ان الاجراءات الاسرائيلية تستهدف التغيير المتعمد للطابع الجغرافي ، والطبيعة الديموغرافية ، والوضع القانوني للمناطق المحتلة ، في انتهاك سافر لقواعد القانون الدولي ، لاسيما المبدأ المسلّم به عامة وهو مبدأ عدم جواز الحصول على الأراضي بالقوة .

وان يتحدث المرء من الحالة في المنطقة لا يسعه ان يخلد الى الصمت فيما يختص بعامل من عوامل هذه الحالة لا يخلو من أهمية ومعروف للجميع ، ألا وهو الدور الذي يضطلع به الحليف الأساسي لاسرائيل أي الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بتطوّر الحالة في المنطقة من خلال تقديم التأييد المستمر المتعدد الوجوه لاسرائيل .

وإذا ما نظر المرء الى سجل السياسة الاسرائيلية التي وصفت آنفا ، لا يسعه إلا أن يصل الى نتيجة ، ويجب ان تشارك اسرائيل فيها ايضا ، مؤداها انها تطارد سرايا اذا كانت تريد السلام مع جيرانها من خلال الحروب العدوانية ، ومن خلال الاحتلال غير المشروع لأراضي الآخرين ، وبث بذور الكراهية بين العرب من طريق تدابيرها القمعية .

وإذا كانت اسرائيل تريد العيش في سلام ، يتعين طيها أن تعترف بأن امنها يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن العرب ، وحقوقها في العيش والنمو في سلام لا يمكن ان تتحقق على الاطلاق على حساب انكار الحقوق المعاملة للأطراف الأخرى في هذا الصراع .

ان الحل العادل الدائم يمكن أن يتحقق فقط بالوسائل السلمية التي تضمن اتفاق الأطراف المعنية ، وحيث ان هناك اطرافا عديدة في هذا الصراع ، مما ينطوي على قضايا معقدة ومتشابكة ، فمن الواضح ان صراع الشرق الأوسط لا يمكن حله بشكل نهائي إلا بتسوية شاملة تغطي جميع جوانبه . وإذا كنا نستخلص مبرة من مشكلة الشرق الأوسط ، فهي ان النهج التي تتخذ من جانب واحد ، والصفقات المنفصلة لن تجدى ، ولن تؤدي الى حل دائم .

وأود أن اضيف انه بغية احراز بعض التقدم صوب الحل ، من الضروري تعزيز وحدة البلدان العربية والحركة الفلسطينية حتى لا يستغل الافتقار الى مثل هذه الوحدة لمنع تحقيق الحل العادل الدائم . وغني عن القول ان الأمم المتحدة التي تناولت هذه المسألة منذ بدايتها ، يتعين طيها ايضا ان تضطلع بدور في البحث عن الطرق والوسائل التي تكفل التوصل الى حل . ولقد اثبتت فعاليتها في اتخاذ القرارات التي جسدت الارادة العامة للمجتمع الدولي ، ويمكنها أن تخدم كأطار مفيد لانشطتنا القادمة كذلك .

وخلال سنوات عديدة من المناقشة ومن الجهود المبذولة هنا في الأمم المتحدة ، ومن خلال الدبلوماسية الثنائية ، ظهر توافق دولي متنام في الرأي فيما يختص بشروط التسوية الشاملة . وتلك الشروط هي انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وضمان الحقوق القومية والانسانية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، والحق في انشاء دولته المستقلة ذات

السيادة وضمان حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في الوجود
المستقل وفي التنمية .

ان التسوية الشاملة يمكن أن تتحقق طى خير وجه في اطار مؤتمر دولي معني
بالشرق الأوسط ، يعقد خصيصا لهذا الغرض . وفي هذا الصدد ، نعهد اقتراح الاتحاد
السوفياتي المقدم في تموز/يوليه من هذا العام ، والذي يتفق مع النقاط الأساسية لتوافق
الرأى الدولي المشار اليه آنفا .

اننا نسلّم بأن هناك خلافات بشأن الكثير من القضايا الهامة بين الأطراف المعنية .
ولكن هذه الخلافات لا يمكن ، بل ولا ينبغي ان تحول دون الحوار . وطى النقيض من
ذلك ، فان الحل العادل الدائم يمكن التوصل اليه فقط من خلال المباحثات ، والمفاوضات
بين جميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد
للشعب الفلسطيني .

لقد حان الوقت لبذل الجهود الدولية المتجددة لتهيئة الظروف اللازمة لعقد
مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط .

ونحن مقتنعون بأن الجهود المشتركة يمكن أن تؤدي الى النتائج المرجوة ، وحتى
لو لم نستطع ان نأمل في حل خلال العام القادم ، فعلى الأقل سوف يكون لدينا تقرير
من بعض التقدم .

السيد موسى (السودان) : لعلمي لست بحاجة الى تبيان الأهمية البالغة التي تميز مداولات هذه الجمعية الموقرة حول الأوضاع في الشرق الأوسط ، لا بالنظر الى التحدى المتجدد الذى تمثله هذه القضية لقدرة ومصداقية منظمة الأمم المتحدة فحسب ، بل لما تشكله من تهديد للأمن والاستقرار في تلك المنطقة الحساسة ، والعالم أجمع .

لقد ظلت الأوضاع في الشرق الأوسط بندا متصلا من بنود الجمعية العامة . وظلت تكتسب اهتماما متزايدا يتوازي مع ما تشكله القضية الفلسطينية ، جوهر وأصل النزاع في منطقة الشرق الأوسط ، من أهمية لدى الأسرة الدولية قاطبة منذ ان حكم على شعب فلسطين بالتشريد من أرضه وممتلكاته ، ومنذ ان بدأت الهجمة الصهيونية على منطقة لعبت دورا مشهودا في تطور الحضارة الانسانية ، ولا تزال تقدم للعالم مساهمات حيوية في مختلف الأصعدة والمجالات .

لقد أدى التدهور المستمر للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط الى تزايد الظلم فيما يمكن ان تتوول اليه الأحداث خاصة مع تزايد العناد والصلف الاسرائيلي ، واصرار تل ابيب على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الطبيعية والمشروعة . مات واضحا ان الوضع في تلك المنطقة يندربانفجارات جديدة لن يكون آخرها غزولبنان واستهداف النسيج الفريد الذى عرف به ذلك المجتمع ، ولن يكون آخرها تقتيل الابرياء من النساء والأطفال والشيخ ، وغير ذلك من الممارسات الهمجية التي لم تسلم منها اقطار المنطقة ، والتي اضحت اسلما ثابتا وممارسة مستمرة للكيان الصهيوني . لقد ظل ذلك الكيان ، ومنذ ان تمت زراعته في منطقة الشرق الأوسط ، يتماهى في رفضه لحقوق الشعب الفلسطيني التي اقرها المجتمع وكتلها ميثاق الأمم المتحدة ، واختار الاستمرار في تمرد على ارادة الاسرة الدولية ومبادئ الميثاق ، وصارت سياسة التوسع وضم الأراضي العربية بقوة السلاح سياسة معلنة لحكام اسرائيل . ولا تزال ذاكرة العالم تعي جرائم اسرائيل المتلاحقة ضد الشعب الفلسطيني والتنكيل به ، وقمعها لثوراته في الأراضي العربية المحتلة ، وابعاد الزملاء والقادة المحليين . واتخذ العدوان الاسرائيلي بعدا آخر حين اقدمت اسرائيل على قذف المنشآت النووية العراقية وضمت مرتفعات الجولان ، وقامت بغزولبنان ، وامتدت

جرائمها فاعتدت على قدسية المسجد الأقصى ، وسعت لتغيير معالم الأراضي العربية المحتلة ، وتغريفها من سكانها الأصليين ، والاستمرار في بناء المستوطنات ، مضافا الى ذلك السجل الطوي بالقتل الجماعي والتدمير العشوائي لمنازل المدنيين ، وتهويد الأرض ، واطلاق القدس فاصمة أبدية لاسرائيل .

لقد تولدت لدى الأسرة الدولية القناعة الكاملة بأن اسرائيل دولة غير محبة للسلام . وجاء قرار هذه الجمعية الموقرة خلال دورتها الطارئة مؤكدا ذلك . كما حددت القرارات السابقة واللاحقة للجمعية العامة المخاطر الجسام المترتبة على توجه اسرائيل العدواني . ووضح جليا ان ذلك الكيان العدواني لا يعبأ ولا يلتزم بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية في غياب الرادع الذي يكفل انصياح اسرائيل لارادة المجتمع الدولي . ولعله ليس بخاف ان اسرائيل واحلامها التوسعية تدفع بمنطقة الشرق الأوسط لحانفة الانفجار ، وان عدم تجاوبها ينذر بالمزيد من التدهور واستمرار الصراع بكل ابعاده الأساسية والمحزنة .

لقد أكدت الأسرة الدولية في العديد من المنابر والمناسبات انه لا يمكن اقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره ، وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته ، واقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الرسمي والوحيد . وقد ارب المجتمع الدولي مجددا من هذه المبادئ مؤخرا خلال المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والذي أقر ، من خلال اعلان جنيف الذي قننته هذه الجمعية الموقرة في العام السابق ، قيام مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، كجهد دولي يهدف الى تحقيق الحل العادل والدائم للصراع في تلك المنطقة . وقد شكّل مؤتمر جنيف ، بالمساهمة الدولية الواسعة فيه ، واستناده على الشرعية الدولية ، مساهمة ايجابية للأمم المتحدة على طريق تحقيق الغايات المبتغاة . ونأمل ان تجد الدعوة لعقد المؤتمر الدولي التجاوب اللازم ، اذا ما اريد لتلك المنطقة أن تنعم بالسلام الذي فقدته لعقود وعقود . ان رد اسرائيل السلبي بشأن انعقاد ذلك المؤتمر جاء اتصالا ووصلا

لمواقفها السلبية المعروفة تجاه كل دعوة صادقة للتسوية السلمية . فقد رفضت من قبل مبادرات السلام بما فيها خطة السلام العربية التي اقترتها قمة فاس عام ١٩٨٢ ، وكان خيارها دائما هو اللجوء لقوة السلاح ، متناسية ان السلام المفروض بقوة السلاح يحل في طبيّته بذور الدمار والعنف والحروب . ان اسرائيل ينبغي ان تدرك ان رؤيتها العقيمة للأوضاع في الشرق الأوسط لم تعد تقنع احدا ، وان اصرارها على صرف الانظار عن القضية الفلسطينية من خلال الحديث عن مشاكل أخرى لن ينطلي على أحد . فقد كانت اسرائيل ، ولا تزال وراء كل توتر في الشرق الأوسط . وظلت تؤجج نيران الفتنة والاضطرابات في أقطار المنطقة ، وينبغي عليها ان تعي ذلك جيدا ، وان تعي جيدا مغبة دورها وما تقوم به من سياسات هدامة ، سيكون مصيرها الفشل الحتمي في خاتمة المطاف . ان حديث ممثل اسرائيل بالأمس من خلافات مربية لن يضيء الشرعية على احتلالها لأراضي الغير . ولن تنخدع الأسرة الدولية بما تسوقه من نزاعات أخرى هي من صنعها واخراجها .

اننا في السودان نفخر بأننا فوّتنا الفرصة على التدخل الاسرائيلي في جنوب السودان عندما نجحنا في وضع حد لخلاف دام سبعة اشهر طاما بطريقة نالت استحسان ورضا المجتمع الدولي كله ، ولن تنال تخريصات ممثل اسرائيل من عظمة ذلك الانجاز .

أما حديثه من اجراءات اخيرة أدت الى خلق مشاكل جديدة مزعومة ، فان ذلك لا يعدوان يكون استمرارا للصلف الاسرائيلي للتدخل في حريات الشعوب في اختيار انظمتها والالتزام بعقائدها الدينية دون تدخل أواملاء خارجي .

ان القضية الفلسطينية ستظل لب وجوه الصراع في الشرق الأوسط . فهي بهذا المفهوم تستوجب من المجتمع الدولي تصعيد العمل لارغام اسرائيل على القبول بارادته ، وكفالة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

وطى الرغم من شراسة الهجمة الصهيونية ، والتدهور المستمر للأوضاع فسي تلك المنطقة ، الا أن الشعب الفلسطيني ظل يقدم في كل مرة الدلائل المؤكدة لاصالتهم الحضارية وعدالة قضيتهم . ويود وفد بلادى أن يتقدم بالتحية للمجلس الوطني الفلسطيني بمناسبة انعقاد اجتماعاته في عمان ، كحدث ايجابي في هذه الفترة التي تشهد فيها المنطقة تحديات مصيرية تستوجب توحيد الكلمة وجمع الصفوف .

وما لنا بصدد الحديث عن الايجابيات فان وفد بلادى ينظر بتقدير كبير لعودة العلاقات الاردنية المصرية ، وكل ما تشكله من دعم للجهد العربي الموحد . وبقيننا ان البلدين ، وما عرف عنهما من التزام جاد بقضية الشعب الفلسطيني ، سوف يكونان في مستوى التحديات .

ان وفد بلادى لا تغوته الاشارة الى الأبعاد الخطيرة التي يشكها تعاون بريتوريا- تل أبيب على نضال شعبي المنطقتين العربية والافريقية . ان ذلك التعاون يضع المزيد من التحديات على الشعب الافريقي في جنوب افريقيا وناميبيا ، وطى الشعب الفلسطيني ، خاصة . وقد وضحت الطبيعة التآمرية لذلك التعاون ، واستهدافه لحقوق هذه الشعوب في تقرير مصيرها . وان كنا قد عالجتنا قبل أيام قليلة موضوع سياسات التفرقة العنصرية التي تنتهجها جنوب افريقيا ، فاننا اليوم أمام تحد آخر تمثله اسرائيل على شعوب المنطقة العربية ، الشيء الذي يحتم المزيد من الجهد لافشال مخططات هذا المحور .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة طسى تقريره المضمن في الوثيقة A/39/600 ، خاصة ما أشار اليه حول استمرار تدهور الأوضاع فسي الشرق الأوسط ، والتأثيرات السلبية المترتبة على بقاء هذه المشاكل دون حل ، وانعكاسات ذلك على صداقية الأمم المتحدة والآمال المعقودة عليها . كما نسوق التقدير للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي العربية المحتلة ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان الأمم المتحدة مطالبة اليوم أكثر من أى وقت مضى بتحمل مسؤولياتها تجاه الأوضاع في الشرق الأوسط ، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والسيادة على ترابه الوطني ودولته المستقلة . وعلى اسرائيل أن تدرك أن السلام لا يتجزأ ، وان العدالة لا تقتصر على شعب دون سواه .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازالت الحالة في الشرق الأوسط متفجرة على نحو متزايد ومعقدة للغاية ، ومازالت الآمال لتحقيق السلام قائمة . ونحن نأسف بوجه خاص لأنه لم يحرز أى تقدم ملموس فيما يتعلق بالحالة في لبنان ، رغم الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية . لقد ترك لبنان بصمات مجيدة على مسيرة تاريخ العالم ، وقدم اسهامات كبرى للشقافة العربية في العصر الحديث ومن الأمور المفجعة أن تستهلك الطاقات الوطنية لمثل هذا البلد في حرب أهلية .

وأهم العناصر الأساسية لاستعادة السلم في لبنان هي : أولا ، تحقيق المصالحة الوطنية على وجه السرعة ، وثانيا ، انسحاب كل القوات الأجنبية لتمكين لبنان من استعادة سلامته الاقليمية واستقلاله وسيادته .

وتأمل حكومة اليابان بشدة في أن يبذل الشعب اللبناني ، وبصفة خاصة الأطراف المشتركة في محادثات المصالحة الوطنية ، جهودا جادة من أجل استعادة الوحدة الوطنية . ونأمل على وجه التحديد بأن يهدى الشعب اللبناني موقفا مرنا يقوم على أساس منظر واسع النطاق وبعيد المدى ، وأن يجاهد من أجل تنسيق المصالح الطائفية . وعلاوة على ذلك ، من الضروري تهيئة مناخ يمكن فيه لكل القوات الأجنبية أن تترك لبنان في أقرب وقت ممكن .

وترحب اليابان في هذا الصدد بما قامت به اسرائيل ولبنان من الدخول فسي المحادثات التي دعا الى اجرائها الأمين العام بشأن الجوانب العسكرية المتعلقة بانسحاب القوات الاسرائيلية والترتيبات الأمنية في لبنان . وتأمل اليابان في أن يبذل الطرفان قصارى جهدهما من أجل احراز نتائج ملموسة .

وتوضح الحالة في لبنان الحاجة الملحة لايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط برمتها . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أوضح مرة ثانية الموقف الأساسي لحكومة اليابان ازاء مشكلة الشرق الأوسط ، التي تعد مسألة فلسطين جوهرها . أولاً ، ينبغي أن يكون السلام في الشرق الأوسط عادلاً ودائماً وشاملاً . ثانياً ، يجب أن يتحقق هذا السلام من خلال التنفيذ المبكر والكامل لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ومن خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترامها ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة . ثالثاً ، ينبغي استطلاع كل السبل التي تفضي الى تحقيق ذلك السلام ، مع ايلاء اهتمام خاص لمقتضيات الأمن المشروع لبلدان المنطقة ولتطلعات كل شعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، رابعاً ، تؤمن اليابان بأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني . ومن ثم ، فهي ترى انه بغية تحقيق تقدم في قضية السلم في الشرق الأوسط من الضروري أن تعترف كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بمركز كل منهما ، وأن تشترك المنظمة في عملية السلام . وأود أن أؤكد النداء الذى طالما وجهته حكومة اليابان الى كل الأطراف المعنية، بما في ذلك اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بأن تحل مشاكلها من خلال المفاوضات وألا تلجأ الى استخدام القوة حتى يمكن التوصل الى سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة . ولبلوغ هذه الغاية من الضروري أن يبذل الشعبان الاسرائيلي والفلسطيني جهوداً صادقة من أجل التغلب على الشعور المتبادل بعدم الثقة ، ومن أجل دعم الارادة الحقيقية للتعايش في سلام .

وفي هذا الصدد ، فإن اليابان تعتبر أن سياسة اسرائيل في اقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة عقبة رئيسية أمام الجهود المبذولة لاحلال السلم . كما لا يمكن أن يقبل بلدى بالتدابير التي تتخذها اسرائيل من جانب واحد لتغيير وضع الأراضي العربية المحتلة ، مثل ضم القدس الشرقية وهضبة الجولان .

وفي نفس الوقت ، فإن اليابان تتأيد اسرائيل بقوة ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تهذل جهودا خاصة لحماية حقوق الانسان للسكان الفلسطينيين وذلك وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة .

وعلاوة على ذلك ، وليتسنى للشعب الفلسطيني أن يحصل على حقوقه المشروعة ، فاننا نأمل أن تستعيد منظمة التحرير الفلسطينية وحدتها ، وأن تعزز موقفها كطرف كامل في البحث عن السلم .

لقد بذلت جهود دولية عديدة للتوصل الى سلم شامل في الشرق الأوسط . وأشهر ، على سبيل المثال ، الى مهادرة الرئيس ريغان ، والى اعلان مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، اللذين أعلن عنهما في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . ولكسر الجمود الراهن ، فإن حكومة اليابان تأمل بقوة أن تأخذ الأطراف المعنية هذه المقترحات بعين الاعتبار ، وأن تتخذ موقفا منطقيا وناعا ومونا ، وأن تهذل جهودا جديدة لتحقيق سلم حقيقي في الشرق الأوسط .

ان حل مشكلة الشرق الأوسط دون شك ليس بالأمر الهين . ولكن حكومة اليابان تعيد تأكيد نيتها على التعاون في جميع الجهود المبذولة لتحقيق هدفنا العام فسي وقت مكر - وهو سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط ، يتم تحقيقه من خلال عطية تفاوض ودون اللجوء الى استخدام القوة .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفـد الصومال يشاطر القلق العميق الذي أعرب عنه العديد من المتكلمين السابقين ازاء الافتقار التام لأي تقدم صوب تسوية عادلة وسلمية وشاملة في الشرق الأوسط . بل في الواقع ، لا يبدو هناك الا خطوات تراجعية ، سواء نظرنا الى قضية الحقوق الفلسطينية - وهي

صلب الصراع في الشرق الأوسط - أو قضية الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها مدينة القدس الشريف ، أو مأساة لبنان المستعرة .

وعلاوة على ذلك ، وكما لاحظ الأمين العام في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط ، فإن الأزمات المتكررة في المنطقة قد زادت من تعقيد الحالة ، الأمر الذي يندرج إلى طمس القضايا الأساسية وتحويل الاهتمام الدولي عنها . ولا يمكن لهذا الوضع إلا أن يزيد من حدة التوتر الدولي ويهدد السلم والأمن الدوليين ، ويجعل احتمال التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة أبعد مما كان عليه في أي وقت مضى .

ولاشك أن العامل الأساسي للقتال والعنف المزمين في الشرق الأوسط هو نجاح إسرائيل في أن تتجاهل ، دون عقاب ، الهادئ والتدابير التي وضعتها الأمم المتحدة كأساس ملائم لإحلال السلم في الشرق الأوسط . وكما نعلم جميعاً فإن قائمة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي ازدرتها إسرائيل قائمة طويلة جداً . وبالتالي ، فإن قضية الشرق الأوسط أصبحت تتصل اتصالاً وثيقاً بهيئة الأمم المتحدة وجهودها الهادفة لإرساء قواعد القانون في الشؤون الدولية .

إن حكومة بلدي تود أن تؤكد على تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تستهدف تحقيق الهدف الدولي الهام المتمثل في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ونحن مقتنعون بأهمية هذا الهدف دون الاعتراف عالمي بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة في فلسطين . وفي هذا الصدد ، فإنه يتحتم على المجتمع الدولي ألا يتقاعس عن إدانة محاولة إسرائيل تصفية الشعب الفلسطيني في لبنان ، والتسبب بقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية ، من خلال مستوطناتها غير المشروعة ومن خلال الأساليب الإرهابية التي تستهدف تخويف السكان في الضفة الغربية وفي قطاع غزة .

هناك تأكيد ، فإن مسألة استعادة حقوق الفلسطينيين يتحتم أن تحتل مركزاً بارزاً في أية تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، ولا بد لأية عملية تفاوضية من أجل تحقيق هذه الغاية أن تضم ممثل الفلسطينيين - وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

ان ضم اسرائيل الزاحف للأراضي العربية المحتلة ، الذي يتحدى قرارات مجلس الأمن ، ويتعارض مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، لعقبة رئيسية في طريق احلال السلم في الشرق الأوسط ، وتحد رئيسي لسلطة الأمم المتحدة .

ويتحتم على المجتمع العالمي أن يواصل المطالبة بعكس سياسة الاستيطان التي تنتهجها اسرائيل ، وانهاء سياساتها القمعية التي تنتهك حقوق الانسان للشعب العربي الواقع تحت الاحتلال ، وانهاء محاولاتها لتغيير الطابع الديموغرافي والوضع القانوني لفلسطين المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى .

وكثيرا ما يجرى التشدد بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين يؤكدان عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق العدوان . ولكن ماذا كانت نتيجة رفض اسرائيل على مدى ١٧ عاما ، الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وفقا لهذين القرارين ؟

ويجب أن نتساءل أيضا عن الهزات العنيفة التي أثارها إسرائيل بضمها مدينة القدس الشريف بصورة متفطرسة وغير مشروعة في تحد لتوافق الآراء الدولي الواضح بشأن هذه المسألة وفي تحد للادانات المتكررة واعلانات عدم صحة هذا الاجراء الصادرة عن مجلس الأمن .

وكما تدرك الدول الأعضاء تمام الادراك فان اسرائيل قد تمكنت من تحدى الأمم المتحدة في هذه المسائل دون عقاب . فضلا عن ذلك فان اسرائيل لم تحاسب بأي شكل ملحوظ عن استمرار المأساة في لبنان . ومع ذلك فان غزوها لذلك الاقليم ، وعد وانهبها العسكري الوحشي غير المبرر الذي قتل خلاله عشوائيا آلاف من غير المتحاربين ، واحتلالها القمعي للأراضي اللبنانية كلها انتهاكات اجرامية للقانون الدولي .

وبعد أكثر من ثلاثة عقود من التوتر والصراع ينبغي أن يكون واضحا أنه ليست هناك أية مصالح يمكن أن تستفيد من استمرار الاضطراب في منطقة الشرق الأوسط . وينبغي أن يبذل جميع المعنيين كل الجهود للسير قدما بقضية السلم في المنطقة .

ولقد رحبت حكومتي بالاسهام الايجابي المتمثل في خطة السلام العربية التي اعتمدها بالاجماع مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في المغرب . وللأسف فان رد اسرائيل كان مواصلة تنفيذ خططها التوسعية على أساس فرض الأمر الواقع .

وفي معرض البحث عن حلول ، نعتقد ، مع الأمين العام ، أن عامل الزمن جوهرى ، حيث أن بروز عوامل جديدة يعني مزيدا من تردى الحالة في الشرق الأوسط . وفي رأينا أن عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط يمكن أن يعطي دفعة هامة تفيد في عملية التفاوض . ومع ذلك فان ما نحتاج اليه بصورة عاجلة هو الضغط على اسرائيل لتنصاع لقرارات مجلس الأمن وتكف عن انتهاكاتهما للاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها . ان تهدد السلم والأمن الاقليميين والدوليين الذي تفرضه سياساتها التوسعية العدوانية غير المشروعة يتطلب أن يتخذ مجلس الأمن اجراء بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وتشارك حكومتي

أيضا في مطالبة الدول الأعضاء بالا حجام عن تزويد اسرائيل بالدعم العسكري والاقتصادى
والوان الدعم الأخرى مما يشجعها على متابعة سياساتها العدوانية .
وفي الختام أود أن أؤكد على اعتقاد وفد بلادى بأن اطار المفاوضات بشأن تسوية
شاملة في الشرق الأوسط موجود وكان موجودا منذ أمد طويل في القرارات ذات الصلة
الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . ونحن نحث جميع الدول المعنية بشكل وثيق
أن تقوم بجهد جديد مخلص لمعالجة القضايا الأساسية المتعلقة المصير في الشرق الأوسط ،
وأن تنهض بالسلام العادل الدائم في المنطقة .

السيد كورنينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية)
عن الروسية : من بين بؤر التوتر على كوكبنا التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، والتي
تسبب ظقا بالغا للمجتمع الدولي يأتي الشرق الأوسط في المقدمة . ومنذ أكثر من ٣٧ عاما
حتى الآن ظلت هذه المنطقة بصورة مستمرة بؤرة توتر خطيرة للأزمات والصراع ، وكانت بالتالي
محط اهتمام الأمم المتحدة . وبسبب عدم وجود تسوية للحالة ، فقد تعرضت المصالح
الرئيسية الحيوية لشعوب الشرق الأوسط للخطر . وهناك جيل كامل من الناس نشأ وشب
دون أن يعرف السلام الحقيقي ولم يجلب العام الماضي لشعوب المنطقة ، أى قدر من الراحة .
وكما يعرف الجميع فان سبب الحالة الخطيرة الراهنة ، يكمن في السياسة العدوانية
للأوساط الحاكمة في اسرائيل والتي يجرى تنفيذها بدعم ومشاركة من البلدان الامبريالية .
ورغم القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مازالت
اسرائيل مستمرة في احتلال الأراضي العربية التي استولت عليها في ١٩٦٧ وهي تتخذ
الآن مزيدا من الخطوات لاستعمار هذه الأراضي وضمها . ان الحقوق غير القابلة للتصرف
للعرب الفلسطينيين الذين طالت معاناتهم مازالت تنتهك ، وهم يعيشون في ظل ظروف
الاحتلال الاسرائيلي مما يجبر البعض منهم على مغادرة وطنهم . ان الفلسطينيين والشعوب
العربية الأخرى الذين يعيشون في الأراضي المحتلة يقاسون من ارهاب وعنف جماعيين

في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ سياسة ترمي الى تغيير الطبيعة الديموغرافية والهيكلي الاقتصادي للاراضي العربية المستولى عليها .

والمسؤولة عن تردى الوضع في الشرق الاوسط وعدم وجود أية تسوية للنزاع في الشرق الأوسط تشارك فيها تماما الولايات المتحدة الشريك الأكبر لاسرائيل في التعاون الاستراتيجي ، ولقد تبني الشريكان في محاولة لتحقيق مصالحهما الاستراتيجية سياسة فرض الصفقات المنفصلة المناهضة للعرب مما يشيع الفقرة بين البلدان العربية ، ويدعم أيضا الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة تحت ذريعة ما يسمى بالمصالح الحيوية . وهذه السياسة ترمي الى تحقيق سيطرتها على المنطقة والى قمع القوى العربية الوطنية .

ومع ذلك فان أحداث العام الماضي أظهرت بوضوح تام عدم جدوى سياسة القوة والتدخل العسكري المسلح والمغامرات العسكرية في الشرق الأوسط . وقد اتضح عدم المقامرة بالقوة العسكرية والتدخل العسكري في شؤون لبنان . وكان على جيوش الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي أن تفادى أرض لبنان في عجلة ، وكان عليهم انهاء بعثتها التذخيرة المتمثلة فيما يسمى بالقوات المتعددة الجنسيات . وكذلك لم يجلب العدو ان على لبنان أى مجد لمدى تلك الخطة أو تنفيذها . لقد كان هذا العدو ان حقق هزيمة سياسية وعسكرية خطيرة لهم . ووفقا لما ذكرته الصحافة فان مغامرة لبنان كلفت اسرائيل ٣٥ بليون دولار ، ودفع أكثر من ٦٠٠ اسرائيلي حياتهم ثمنا لتلك المغامرة . وفي تسلسل أبيض ذاتها بدأ الناس يدركون أن البلاد وقعت في مأزق بسبب السياسة التوسعية الطائشة . ومع ذلك فلا تزال ثلث أراضي لبنان محتلة ، بينما تنتهج السلطات العسكرية الاسرائيلية عالية المستوى سياسة تستهدف قمع وارهاب اللبنانيين والفلسطينيين . ان اسرائيل منتهكة لقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الامم المتحدة ترفض الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التي تقضي بوضع حد لاحتلال أراضي لبنان وتحاول تقسيم ذلك البلد ذى السيادة .

وتتضح خطورة الحالة في ذلك البلد من حقيقة ان مجلس الامن اجتمع في هذا العام وحده أربع مرات لمناقشة أعمال المعتدى . ومنذ مايزيد قليلا على الشهرين عجز المجلس بسبب ملهية موقف الولايات المتحدة عن اعتماد مشروع قرار يدعو اسرائيل ، وهي الدولة القائمة بالاحتلال ، الى احترام قواعد القانون الدولي المعترف بها بشكل عام . وليس هذا سوء الحظ هو المثال الوحيد على عرقلة جهود الامم المتحدة وجهود الدول المهتمة بايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط .

وفي مواصلة لسياسة المفلسة القائمة على عقد صفقات منفصلة ترفض الولايات المتحدة واسرائيل المقترحات البناءة الرامية الى تحقيق تسوية شاملة في الشرق الاوسط . ولقد حدث هذا على سبيل المثال بالنسبة لخطة السلام التي وضعتها الدول العربية في مؤتمر ناس .

ومن المعروف أن الشركاء الاستراتيجيين أعاقوا الجهود المبذولة لتنفيذ لقرارات المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والمعقد في جنيف عام ١٩٨٣ ، وقرارات الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، وهي جهود ترمي إلى عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الأوسط باعتباره السبيل الوحيد الحقيقي للتوصل إلى تسوية عادلة في الشرق الأوسط . ومن الجلي تماما أن هذه السياسة توضح نوايا اسرائيل ومن يعاونونها وحرصونها في الاستمرار في مخاطبة العرب بلهجة املاء الارادة وفي فرض شروط تسوية لا تراعي سوى مصالح اسرائيل وفي ارغام العرب على قبول طفيان اسرائيل وسياستها في الأراضي العربية المحتلة . ومن الطبيعي تماما أن ترفض شعوب المنطقة وحكوماتها أية وصفة لمثل هذه التسوية الزائفة .

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مقتنعة تماما بأنه لا يمكن التوصل إلى اقرار السلم في الشرق الأوسط عن طريق سياسة تقوم على استخدام القوة أو عن طريق فرض ارادة أجنبية على أطراف الصراع . وبعد ايجاد حل للمشكلة ضرورة ملحة ، ولكن ينبغي أن يكون هذا الحل ذا طبيعة سياسية . وينبغي أن يكون شاملا وأن يراعي مصلحة جميع بلدان المنطقة . وهذا في الواقع هو برنامج التسوية الشاملة والعادلة في الشرق الأوسط الوارد في المقترحات السوفياتية الاخيرة المقدمة في ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام . وترتكز هذه المقترحات في المقام الأول على ضرورة التمسك بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين عن طريق العدوان . وينبغي اعادة جميع الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ إلى العرب . ويجب علينا من حيث الواقع العلي أن نكفل حسيق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي اقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحررة من الاحتلال الاسرائيلي .

وينبغي أن يتاح للاجئين الفلسطينيين فرصة العودة إلى ديارهم والحصول على تعويضات . كما يجب اعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب وأن يصبح جزءا لا يتجزأ من

الدولة الفلسطينية . ويتعين علينا بصورة قاطعة أن نكفل حق جميع دول المنطقة في الوجود والتنمية في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقلال وأن نضع حدا للحروب المستمرة ونحقق السلم بين الدول العربية واسرائيل .

وأخيرا يجدر توفير ضمانات دولية لتسوية مسألة الشرق الاوسط وذلك حسبما توضح المقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي ؛ وهو على استعداد للمشاركة في مثل هذه الضمانات وأوسع سبيل للتوصل الى تسوية شاملة هو عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط تشارك فيه كل البلدان المعنية كما يتعين بطبيعة الحال أن تشارك في هذا المؤتمر وعلى قدم المساواة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وليس من العسير أن نلاحظ أن المبادئ الأساسية لتسوية مسألة الشرق الأوسط التي اقترحها الاتحاد السوفياتي هي ملخص للمبادرات السابقة ، وتأخذ في الحسبان مصالح جميع أطراف النزاع . كما أن هذه المقترحات التي حظيت أيضا بتأييد دولي واسع النطاق في هذه الدورة للجمعية العامة ، أصبحت بمثابة اختبار ومقياس لمدى جدية مختلف الدول في السعي من أجل التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان تددين بشدة سياسة العدوان والضم التي تمارس ضد البلدان العربية تود أن تعرب عن تضامنها مع الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه العادل في سبيل حقوقه غير القابلة للتصرف . ونحن نؤيد القضية العادلة للشعوب العربية التي تخوض كفاحا ضد العدوان والاحتلال الاسرائيليين . ان الانسحاب غير المشروط والمبكر للقوات الاسرائيلية الذي يطالب به مجلس الأمن في قراره ٥٠٨ (١٩٨٢) ، و ٥٠٩ (١٩٨٢) يعد خطوة ضرورية .

كما أننا نددين السياسة التي تنتهجها القوى الامبريالية الرامية الى تصعيد وجودها العسكري في منطقة الخليج الفارسي والبحر الاحمر ، ونؤيد الحد من الأنشطة البحرية التي تقوم بها الحكومات الأجنبية في هاتين المنطقتين . كما نناهض انشاء قواعد عسكرية أجنبية

وانتشار الاسلحة النووية والتهديد باستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول
الآخري في المنطقة .

ويؤيد وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية القرارات التي من شأنها
أن تساعدنا على احلال سلم عادل في الشرق الاوسط بما يحقق مصالح الشعوب التي تعيش
في هذه المنطقة .

السيد مارينسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مازال الشرق
الاطوسط يعد أكثر من أى وقت مضى منطقة تفتقر بشدة الى الاستقرار وبشكل أحد المصادر
الرئيسية للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي ، كما
أن الاخطار الناجمة عن استمرار صراع الشرق الاوسط ، وما ترتب عليه من مسائل لم تحسم
حتى الآن تتعاظم في ظل التوتر الشديد الذي يكتنف المناخ الدولي الراهن بسبب سياسة
الاحتفاظ بمناطق النفوذ واعادة تقسيمها وتكثيف سباق التسلح ولا سيما في مجال الأسلحة
النووية وظهور صراعات جديدة في الوقت الذي مازالت فيه الصراعات القديمة مستمرة .
ان المجابهات القائمة في الشرق الاوسط وتطور الصراع الاسرائيلي العربي تؤكد
مرة أخرى ان ذلك ضروريا الحقيقة التاريخية التي مفادها أنه لا يمكن بقاء السلم والامن
وكفالتهم عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو بانكار حقوق الشعوب الآخري
في الحرية والاستقلال . فمن الامور البديهية ان السلم والامن لا يبنيان الا على احترام
الحقوق المشروعة للبلدان الآخري والمبادئ والقواعد الجديدة التي تحكم السلوك في
العلاقات الدولية .

ومن ثم فقد حان الوقت لأن تضطلع الدول الأعضاء بمسؤولياتها السياسية والأخلاقية
الكبرى ولأن تقوم الأمم المتحدة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في صون السلم والامن في العالم
بالعمل على نحو أكثر حزما من أجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الذي دام
طويلا وجلب لشعوب المنطقة معاناة لا حد ود لها وعرض السلم في العالم لخطر شديد .

وتؤيد رومانيا ورئيسها تسوية المنازعات فيما بين الدول بالطرق السلمية وحدهما ،
وبالمفاوضات . ومهما تكن المفاوضات والطرق السلمية طويلة وصعبة فاننا نرى انها تشكل
السبيل الوحيد المعقول لحل المنازعات فيما بين الدول والبديل الوحيد للصراعات والحروب
المهلكة .

وكما قال الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو مؤخرا في المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي
الروماني ، تؤيد رومانيا تماما تحقيق تسوية سياسية في الشرق الأوسط تكفل اقرار سلم شامل
في المنطقة . كما اننا نؤيد بقوة تسوية مشكلة الشعب الفلسطيني على أساس حقه في تقرير
المصير بما في ذلك الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة . وسنهدد الروح نؤيد عقد مؤتمر
دولي تشارك فيه جميع الدول المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وبجسب
أن تؤدى التسوية الشاملة الى تحقيق سلم عادل ودايم والى ضمان استقلال جميع دول
المنطقة وسياستها .

واستنادا الى موقفنا المبدئي الذي يقوم على عدم جواز احتلال الاراضي الاجنبية والحصول عليها بالقوة ، أكدت رومانيا منذ البداية وباستمرار ، أنه حتى يمكن مستقبلا اقرار تسوية سلمية في الشرق الاوسط تكون عادلة ودائمة ، فان الشرط الاول هو انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها منذ حرب ١٩٦٧ بما في ذلك الجزء العربي من القدس . وقد ذكر هذا الشرط بوضوح في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وتم تأكيده مرارا في كل المحافل التي نظرت الحالة في الشرق الأوسط وكما هو معروف ، فقد عارضنا بشدة أعمال اسرائيل الرامية الى ضم مرتفعات الجولان السورية . وتؤيد رومانيا كذلك الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان ، وتحقيق المصالحة الوطنية بين القوى السياسية الداخلية ، وضمان استقلال لبنان وسيادته ووحدته وسلامته الاقليمية .

ان جميع تطورات الحالة في الشرق الاوسط ، والافتقار الى احراز تقدم من أجل تسوية شاملة ، قد أعطت مزيدا من الوضوح لحقيقة انه دون حل القضية الفلسطينية لا يمكن اقرار سلام شامل وعادل ودائم . والعنصر الاساسي في هذه التسوية هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة . وكذلك الاعتراف بحقه في المشاركة في المفاوضات المعنية بالسلام في الشرق الاوسط من خلال ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية . ونعتقد ، في الوقت نفسه أنه من الشروط المسبقة لأي حل يحقق بالكامل المصالح والطموحات المشروعة للدول والشعوب في الشرق الاوسط هو ضمان حق كل دولة في المنطقة في الوجود كدولة حرة ذات سيادة وحقها في الاستقلال والسلامة الاقليمية ، بما يمكن من اقامة علاقات تعاون وثيقة واحترام متبادل بين جميع الدول والشعوب في المنطقة .

وأسوة ببلدان أخرى ، سعت رومانيا وعملت باستمرار من أجل زيادة الجهود السياسية والدبلوماسية للبحث عن حلول لجميع المشاكل المعقدة في المنطقة والتوصل الى تسوية شاملة وسلام عادل ودائم . وفي عام ١٩٧٨ طرح الرئيس نيكولاى شوشسكو فكرة عقد مؤتمر سلام دولي في الشرق الاوسط في اطار الامم المتحدة وبمشاركتها

الفعالة ، وتشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الاخرى التي يمكن أن تقدم اسهاما ايجابيا في تسوية المشاكل المعقدة لذلك الجزء من العالم . وقد وردت تلك الفكرة في قرارات الجمعية العامة ، وأيدتها أعداد متزايدة من الدول ، واعتمدت في النهاية بموجب القرار ٣٨ / ٥٨ هـ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، والذي شارك الوفد الروماني في تقديمه . وتعتقد رومانيا أن تلك المبادرة لا تزال على أهميتها اليوم ، وأن هناك حاجة لمزيد من جهود جميع الدول والمجتمع الدولي من أجل عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن .

ونشاط الرأي الذي أعرب عنه الامين العام في تقريره (A/39/600) من أن عقد ذلك المؤتمر يمكن أن يوفر اطارا مرنا لجمع المفاوضات اللازمة من أجل تسوية جميع المسائل المعلقة . كما يشاطر الوفد الروماني الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى بأن الوقت قد حان لأن تنهض جميع البلدان المعنية وكل القوى السياسية في المنطقة بتنظيم ذلك المؤتمر الذي سيكون اسهاما كبيرا في تحقيق تسوية عادلة وشاملة تنتظرها بقلق بالغ شعوب المنطقة والعالم بأكمله . وكما يقول الامين العام في تقريره ، ليس من الواقعية أن نتوقع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب الى مالا نهاية في ضوء التوترات الشديدة السائدة في الشرق الاوسط .

ويبدو لنا أنه من غير المجدي البحث عن حلول جزئية تستبعد بعض الاطراف المعنية ، لأن هذه مشكلة شاملة ومعقدة مثل الحالة باكملها في الشرق الاوسط . هل هناك من بديل معقول لعقد مؤتمر ينظم تحت رعاية الامم المتحدة يمكن فيه لجميع الاطراف المعنية أن تدافع بشكل ملائم عن مصالحها المشروعة في اطار تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة ؟

ويمكن للأمم المتحدة بل وينبغي لها أن تقوم بدور أكثر نشاطا في الجهود المبذولة من أجل تسوية الصراع في الشرق الاوسط ، وأن تضمن توافر الظروف المواتية

لاجراء مفاوضات شاملة تؤدي الى سلام عادل ودائم في تلك المنطقة المضطربة من العالم ، سلام يحقق تماما تطلعات وآمال شعوب المنطقة وشعوب العالم بأكمله في الواقع .

ورومانيا مصممة على مواصلة بذل ما في وسعها لكي تقدم اسهامها من أجل البحث عن تسوية عادلة ودائمة لمشاكل الشرق الاوسط ، وقرار سلم عادل في المنطقة وتعزيز السلم والامن والتعاون على الصعيد الدولي .

السيد كابييرو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا يزال

موضوع الشرق الاوسط يحتل الاولوية في جدول أعمال الجمعية العامة .

ان الموقف البناء الذي اتخذته البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن المبادرات المختلفة التي تستهدف التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الاوسط ، يتناقض تناقضا واضحا مع الموقف المتعنت والصلف لزعما تل أبيب وتواصل اسرائيل اتباع خططها التوسعية الشهيرة في انتهاك واضح للقرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الامن ، وجعل نفسها مصدرا أشد خطورة على السلم والامن في المنطقة ومن ثم في العالم بأكمله .

وفي هذا السياق ، انتهت اللجنة السياسية الخاصة منذ أيام قليلة من نظر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . وقد ذكر التقرير بوضوح تام أن حكومة تل أبيب ، في العام الماضي ، كثفت في تلك الاراضي من ممارساتها وسياستها التي تستهدف تهئية الظروف الضرورية لضم الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية بصفة نهائية .

وفي الوقت نفسه ، وبعد الغزو الوحشي والجرائم التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في لبنان تسعى سلطات تل أبيب دون هوادة الى الابقاء على قوات احتلالها في الجزء الجنوبي من البلد ، في محاولاتها لادماج جزء من الاراضي اللبنانية في مخططاتها التوسعية بما يتوافق مع طموحاتها القديمة المعروفة جيدا لجماهير العالم .

كيف أمكن لاسرائيل أن تستمر في تجاهل ارادة المجتمع الدولي لما يزيـد على عقود ثلاثة وأن تتعاس عن الامتثال للعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وأن تنتهك بصورة منهجية عن طريق ممارساتها وسياساتها مقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة ؟ وهذا ليس سرا . والتفسير الوحيد له يتمثل في الدعم غير المشروط الذي تتلقاه الحكومة الاسرائيلية من الولايات المتحدة في خططها السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية .

ولهذا السبب فان حركة بلدان عدم الانحياز التي تضم الآن ١٠١ عضو كامل العضوية ، قامت في الاجتماع الاخير الذي عقده في نيويورك وزراء الخارجية ورؤساء الوفود باعلان موقفها بعبارات حاسمة بشأن مساعدة الولايات المتحدة لاسرائيل . فبعد أن بحث الوزراء ورؤساء الوفود الحالة في الشرق الاوسط :

" شجبوا مرة أخرى الدعم الذي تواصل حكومة الولايات المتحدة تقديمه لهذه الممارسات والاعمال الاسرائيلية ، وكذلك جميع أشكال المساعدة الامريكية ، لا سيما اتفاقات التعاون المتبادل فيما بينهما في اطار تحالفهما الاستراتيجي الذي يهدد أمن المنطقة والعالم ، ويؤكد انحياز الولايات المتحدة التام لاسرائيل " (A/39/560 ، الفقرة ٦٠)

ويستدل من المحادثات الاخيرة التي جرت في واشنطن بين زعمي البلدين ان المفاوضات قد استؤنفت لزيادة المساعدات المقدمة لاسرائيل . وتلك المحادثات الاسرائيلية الامريكية استهدفت علاوة على ذلك احباط أية محاولة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط ، وهو ما انعكس مؤخرا في رفض الحكومتين قبول جهود الامين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط عملا باعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط الذي عقد في جنيف في آب / اغسطس ١٩٨٣ ، وقرار الجمعية العامة ٥٨ / ٣٨ جيم .

ونظرا لتردى الحالة في المنطقة ، والمخاطر التي تمثلها بالنسبة للسلم والامن الدوليين ، ينبغي أن يصر ذلك المحفل على الحاجة الى التعجيل بعقد هذا المؤتمر المعني بالسلم ، وأن يؤيد جهود الامين العام لتحقيق تلك الغاية تأييدا حاسما .

وينبغي أن يساعد مؤتمر السلم ، الذي يتعين أن تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على التوصل الى سلم عادل ودائم على اساس انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي المحتلة ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في انشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تنظر الجمعية العامة في البند المعنون " الحالة في الشرق الاوسط " ، وتنشغل هذه الهيئة العالمية ، كما حدث في السنوات الماضية ، بالبحث عن حل عادل ودائم للمنطقة التي لم تنعم بالسلم على مدى أربعة عقود ، في وقت ظهرت فيه علامات واضحة منذرة بالخطر على تدهور الحالة .

ونحن بلدا وشعبا نهتم اهتماما شديدا بالمشكلة نظرا لقربنا الجغرافي من المنطقة وللعلاقات التاريخية الوثيقة التي تربط بين الشعب العربي وشعب قبرص ، وبسبب طبيعة المسائل التي تنطوي عليها تلك المشكلة .

ان التقارير المختلفة الصادرة عن الامن العامين ، وصفت الشرق الاوسط بدقة كأحد المشاكل الدولية الكبرى التي تشكل تهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين ، وهي الى جانب المخاطر الفعلية المتأصلة فيها تسهم اسهاما شديدا في الاسقطاب الذي نشهده اليوم .

ومن ناحية أخرى ، سيكون الحل العادل والدائم لهذه المشكلة التي تتسم بالتحدي ، بمثابة تطور أساسي ايجابي يحقق مصالح البلدان الاطراف في المشكلة ومصالح الشرق الاوسط كله ، وسيسهم في تحسين المناخ الدولي السلبي الحالي . وتؤكد التطورات المحزنة التي طرأت في السنوات الماضية ، والمعاناة التي لا تنتهي لشعوب جميع البلدان المشتركة في النزاع ، أنه لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم عن طريق استخدام القوة ، ان الاستيلاء على الاراضي وضغطها بالقوة ، واقتلاع الشعوب ، وانشاء المستوطنات غير الشرعية ، وانتهاك حقوق الاخرين كلها أعمال تتناقض مع الميثاق وأحكام القانون الدولي ، ومن ثم لا يمكن قبولها على الاطلاق في عالم مستنير يعيش في القرن العشرين .

وانطلاقا من هذه الافكار تؤيد قبرص ، الى جانب غيرها من بلدان عدم الانحياز التوصل الى تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي عن طريق التفاوض

على النحو الذى طرح في المؤتمر الدولي الاخير المعني بقضية فلسطين وفقا للميثاق وقرارات ومقررات الامم المتحدة والاعلان الصادر عن حركة بلدان عدم الانحياز وهي تسعى جاهدة لتحقيق هذه التسوية .

وفي تلك المفاوضات يعد اشترك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني على قدم المساواة الى جانب الاطراف المعنية الاخرى أمرا لا غنى عنه . ونحن نؤمن ايما نؤمنه لا يمكن تصور حل لمشكلة الشرق الاوسط لا يأخذ في الحسبان تماما وعلى نحو عادل التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني . ونرى أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، واعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية أمر لا غنى عنه لحل هذه المشكلة . ولا يمكن أن تعيش جميع دول المنطقة في سلام وفي حدود آمنه ومعترف بها دوليا الا عندما يسلم بهذا الحق ويحترم عالميا ، كما يطالب قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) .

كما نعتقد ان مثل هذا الحل لكي يكون عادلا ودائما فلا بد أن ينطوى على انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها مدينة القدس . ولا بد أن تلغي اسرائيل قراراتها الانفرادية وغير الشرعية فيما يتعلق بمرتفعات الجولان التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي سوريا ، وأن تسحب قواتها من لبنان تلك الدولة المجاورة الصديقة المعذبة .

ولئن كانت الحالة في الشرق الاوسط تبعث على التشاؤم وتشير المخاوف من حدوث اشتعال كبير آخر الا أنها تشكل أيضا تحديا للجنس البشري ، وفي المقام الاول للامم المتحدة التي يتمثل هدفها الاساسي في صيانة السلم والامن الدوليين والمشكلة خطيرة ، وهي أيضا مشكلة تتسم بالتحدي ، وتروغ من الحل منذ أن أنشئت الامم المتحدة .

وفي العام القادم ستحتفل تلك المنظمة بالذكرى الاربعين لانشائها . وعلى الرغم من أننا في هذا العالم الذي تسوده سياسات القوة القائمة على مبدأ " القوة

هي الحق " لا نؤمن بالضرورة بالتطورات التي تصنعها المعجزات ، فاننا نؤمن بأننا ندين لانفسنا وللاجيال القادمة أن نضاعف جهودنا ونعيد النظر في سياساتنا وأن نكرس أنفسنا من جديد لمبادئ الميثاق الخالدة في جهد متضافر لحل تلك الازمة الرئيسية ، وتلك المشكلة التي لا تنتهي والتي تستنزف فيها الدماء .

ان الحل العادل لمشكلة الشرق الاوسط أمر حتمي لا فحسب من أجل تخفيف التوتر الخطير في مناخ دولي مستمر في التدهور ، وانما من أجل تجديد الايمان بمصداقية الامم المتحدة بوصفها منظمة للسلم ، وبمبادئها السامية والخالدة .

ان استمرار مشكلة الشرق الاوسط يعني استمرار المشاكل العالمية ، وحلها يسهم لا محالة في انقاذ الجنس البشري .

السيد ولد بيهيه (موريتانيا) : عند ما نبحث موضوع الشرق الاوسط من خلال التقارير الغنية المقدمة أمامنا من الامين العام او خارجها ، فاننا لا نجد في الحقيقة نزاعا بالمعنى المعروف ، بل نجد أن اسرائيل احتلت بالقوة فلسطين ، وتعتدى ظلما وعدوانا على بقية شعوب ودول المنطقة ، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة . الشيء الذي كانت له آثاره السلبية على مصداقية منظماتنا ، وقس على من اعتبار الرأي العام الدولي لنتائج أعمالها . ومن الطبيعي أن تستمر اسرائيل فسي اعتداءاتها اذا لم تتخذ ضدها عقوبات صارمة ، ويتوقف تدفق المعونات العسكرية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية على اسرائيل .

لعله من المفيد التذكير بأن ما نشاهده اليوم في الشرق الاوسط نتيجة لمخطط استعماري صهيوني قديم تعود اصوله الى بداية هذا القرن . ان عقدت الدول الاستعمارية سنة ١٩٠٧ مؤتمرًا في لندن لدراسة أوضاع الاستعمار في العالم والمناطق المهددة فيه . وورد في تقرير " كاجل بانرمان " رئيس وزراء بريطانيا آنذاك أن الخطر الكبير الذي يهدد الاستعمار ، يكمن في البحر الابيض المتوسط الذي يولف حلقة الاتصال بين الشرق والغرب ، والذي يقيم على سواحله الشرقية والجنوبية شعب واحد يطك كل مقومات الوحدة والترابسط ، وأرضه مليئة بالثروات التي تسمح له بالتقدم والرفق . وأوصى التقرير بأن تعمل الدول الاستعمارية على تجزئة هذه المنطقة ، ومحاربة أي اتحاد يقوم بين أهلها . واقترح التقرير كاجرا عاجل العمل على فصل الجزء الافريقي عن الآسيوي من هذه المنطقة ، باقامة حاجز بشري قسوي وغريب في نقطة التقاء هذين الجزأين ، ويمكن للاستعمار أن يستخدمه كأداة في تحقيق أغراضه .

وما أن اتضح الخطة الاستعمارية في الشرق الاوسط ، حتى انتهز قادة الصهيونية الفرصة ، وترشحوا ليلعبوا الدور المطلوب ، كما نشطوا في اقناع الدول الاستعمارية يومها باسناد المهمة اليهم . فعموا الرسائل على هذه الدول معلنين رغبتهم الجامعة فسي السيطرة على كافة المنطقة ، واقامة امبراطورية صهيونية استعمارية . وجاء في تلك الرسائل

وهنا أقتبس من نصها الوارد في كتاب " المعركة بين العرب واسرائيل " الذي ألفه تسعسة
كتاب من بينهم المرحوم مهدي بن بركة وخيري حماد ولطفي الخولي .
تقول تلك الرسائل :

" ستضم البلاد التي نعتزم احتلالها [يعني الصهيونية] مصر السفلى
[يعني شمال مصر] والأقسام الجنوبية من سوريا ولبنان ، وسيمكننا هذا الوضع
من أن تصبح سلاطة التجارة مع الهند وشبه الجزيرة العربية وأفريقيا الشرقية
والجنوبية ، ونحن نعتقد أنه ليس في وسع فرنسا ألا ترغب في رؤية الطريق السوي
الهند والصين تحت سيطرة شعب يدافع عنه تحت الموت " .

وفي رسالة الى الامبراطور الالمانى " ظيوم " يذكر نفس المصدر :

" نحن [يعني الصهاينة] نريد أن نقيم على الشواطئ الشرقية للبحر
الابيض المتوسط ، حضارة عصرية ، ومركزا تجاريا ، يكونان دعامة مباشرة أو غير
مباشرة للسيادة الالمانية . وستكون فلسطين عن طريق الهجرة اليهودية قاعدة
سياسية وتجارية ، بل لبنة في البنيان الالمانى " .

لا فروان أن تكون اسرائيل أداة للتوتر وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط ،
فذلك هو هدفها ، ومبرر وجودها . وتزويدها الدائم بالسلح والمال والحماية ، مكتملا
من اكمال احتلال فلسطين وأراضى عربية اخرى سنة ١٩٦٧ .

ولبنان بعدما أصبح موطننا للكلمة الحرة هدأت مؤسساته المالية تأخذ حجسلا
كثيرا ، وتطورت الحياة الاقتصادية والثقافية فيه ، بادرت اسرائيل بالاعتداء على هـذا
البلد المسالم . ولكن " عسى أن تكروهوا شيئا وهو خير لكم " سورة البقرة (الآية ٢١٦)
فاعتداءات اسرائيل المتكررة شددت من عزائم شعوب ودول المنطقة . فها هـسى
اسرائيل ، التي كانت تتباهى بأنه لا يمكن لأية قوة عربية الوقوف أمامها ، وأنها حطمت ثلاثة
جيوش عربية سنة ١٩٦٧ تقف اليوم رأسا برأس ومنذ سنوات في مواجهة ساخنة مع سوريا .

وحتى الثورة الفلسطينية داخل الاراضي العربية المحتلة نفسها ، ازدادت ضراوة خلال السنوات الاخيرة . وشعب لبنان لم يثبت فقط وطنيته وشجاعته ، بل أعطى المثل الرائع في الكفاح ضد الغزو الاجنبي . واحيا شعب لبنان في ذاكرة التاريخ بطولات كان قد عرفها في اليابان ، وفييت نام ، والجزائر ، وأمام الغزو النازي في اوروبا .

ووحدة لبنان تعززت موضوعيا بعد الغزو الاسرائيلي له ، فتبنت فئاته الوطنية ، بغض النظر عن معتقداتها الدينية او السياسية ، خطة الوفاق الوطني . وأثبت الشعب اللبناني لا اسرائيل خطأ حساباتها بأن المسلمين والمسيحيين شيخوضون حربا أهلية تتيح لها ان تعيث فسادا وتحتل من الارض ما تشاء .

وتجهل اسرائيل ان المسيحيين العرب لعبوا دورهم بجانب اخوانهم المسلمين فسي النهضة العربية الحديثة . والكثير من الاحزاب والتجمعات القومية العربية زعماءها مسيحيون . وتجهل اسرائيل طبعاً ان الاسلام جعل النصرى ، أى المسيحيين ، أقرب الى المسلمين ، ان نزل في القرآن الكريم : " ولتجدن اقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصرى ، ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وانهم لا يستكبرون " (سورة المائدة ، الآية ٨٢) .

ان موريتانيا تمسك منها بميثاق الامم المتحدة ، وتماشيا مع الارادة الدولية ، لتدعم قرارات منظمنا التي تدعو الى احتلال اسرائيل للاراضي العربية واستغلالها لخيراتها . كما ندعو الى غزو لبنان وتدمير بيروت ، وندعو الى سياسة الضم الجائرة التي تنتهجها اسرائيل فسي مرتفعات الجولان السورية المحتلة ، كما ندعو الى وندعو بشدة مذابح صبرا وشاتيلا ، التي تذكرونا بمذابح دير ياسين التي مارستها اسرائيل . وندعو الى لارهاب الذي تمارسه على سكان الجنوب اللبناني ، والتعاون المتزايد بين اسرائيل العنصرية وجنوب افريقيا العنصرية فسي سبيل تصعيد الارهاب ، واستغلال الشعوب العربية والافريقية .

واننا لندعو الى وقف جميع اشكال المساعدات عن اسرائيل ، لان في تلك المساعدات تشجيعا لها على الاعتداء والتوسع وممارسة سياسة الاستيطان . وأى دعم لا اسرائيل ، بالاضافة الى جوهره من حيث المبدأ ، قد يؤدي الى ارغام دول المنطقة على تحالفات خارجية ، بهدف الدفاع عن النفس ، كانت في غنى عنها لولا القوة المتوافرة لا اسرائيل .

ان بلادى تعتبر كالعديد من الدول ، ان مشكلة الشرق الاوسط تعود في أصلها الى احتلال فلسطين . ومن ثم ، فالحل لا بد ان يكون شاملا ، وذلك بأن تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية ، بما في ذلك القدس الشريف ، وأن يستعيد الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير ، حقوقه المشروعة الكاملة في العودة الى أرضه ، وانشاء لدولة وطنية فلسطينية .

وانا كانت اسرائيل قد نجحت في تعبئة بعض اليهود ، واحتلت الارض ، وزهقت ارواح الابرياء ، وهدمت المدن ، وعطلت حركة النمو في منطقة الشرق الاوسط ، فهناك شيء لم تستطع اسرائيل القضاء عليه ، وهو رفض الجماهير الشعبية في منطقة الشرق الاوسط للصهيونية ونظامها في فلسطين المحتلة .

ومهما يكن من أمر ، فالتاريخ لن يكون مع اسرائيل ، وستجد نفسها مرغمة ، طوال الزمان أم قصر ، على الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٢٠